



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة بعنوان :

الكفاءة المالية لصيغ التمويل الاسلامي

دراسة حالة مصرف السلام فرع ورقلة (2017/2019)

من إعداد الطالبة : حمادو دالية

نوقشت و اوجزت 15 جوان 2022

لجنة المناقشة

- د. بوخلالة سهام.....رئيس ومناقشا
- د. شماخي بوبكر.....مناقشا
- د. بوضياف عبد الباقي.....مناقشا ومؤظرا

السنة الجامعية 2021/2022



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة بعنوان :

الكفاءة المالية لصيغ التمويل الاسلامي

دراسة حالة مصرف السلام فرع ورقلة (2019/2017)

من إعداد الطالبة : حمادو دالية

نوقشت و اوجزت 15 جوان 2022

لجنة المناقشة

- د. بوخلالة سهام.....رئيس ومناقشا
- د. شماخي بوبكر.....مناقشا
- د. بوضياف عبد الباقي.....مناقشا ومؤطرا

السنة الجامعية 2022/2021



الإهداء

ربي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك... تطيب اللحظات ربي
بذكرك... و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك... و لا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلاله
إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة... و نصح الأمة... إلى نبي الرحمة و نور العالمين...
سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

أهدي ثمرة مجهودي الى من كبرتني و هي تراعيني بالحب و الحنان و الدعاء الى من لو
كتبت لها لجف القلم قبل أن أتم حقها في الشكر و العرفان الى حبيبتي نور دربي و جلاء
همي و شمعة علمي في صغري و منارتي في كبري أمي الحبيبة فضيلة
الى منارتي الثانية و شعلة الايمان و التضحية الى من وقف معي في أول يوم لبداية مشواري
الدراسي أقول ها أنت تقف معي على عتبة التخرج حاملة ثمرة مجهودك و عطائك الكريم
و دعائك السديد أبي الحبيب جلول

كما أهدي عملي الى أشقائي و زوجاتهم عبد الوحيد نور الدين جواد محمد و الى شقيقتي
حبيبتي دعاء متمنية لهم التوفيق و النجاح هم الذين تحملوا معي مشواري الدراسة بالدعم و
التحفيز لكم مني كل الشكر و العرفان الى فرحة المنزل و منبع سروره الكتاكيت
و أخيرا و ليس آخرأ الى من جمعنتي به أحسن الظروف و كان دعم و سند لي لإتمام هذا
العمل المتواضع عماد الدين

الشكر و العرفان

نشكر الله سبحانه و تعالى أولا و نحمده كثيرا على أن يسر لنا أمرنا في القيام بهذا العمل و
إتمام المشوار الدراسي بنجاح و توفيق منه وحده
نتقدم بجزيل الشكر و الامتنان و العرفان و أسمى عبارات الاحترام و التقدير الى
الاستاذ المشرف بوضياف عبد الباقي لقبوله الاشراف و الوقوف على هذه المذكرة الذي لم
يبخل علينا بتقديم النصائح و توجيهات القيمة
كما نتمنى من اللجنة المشرفة أن تتقبل منا فائق الشكر و التقدير
و لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم معي و أجتهد لوصول هذا العمل الى أعلى الدرجات

الملخص

تناولت هذه الدراسة الكفاءة المالية لصيغ التمويل الاسلامي , وذلك من خلال الدراسة التطبيقية على عينة من البنوك الاسلامية و هو مصرف السلام فرع ورقلة للفترة 2017-2019 حيث قسم هذا البحث الى فصلين ,الاطار النظري الذي تضمن في المبحث الاول تقديم صيغ التمويل الاسلامي و مصادر التمويل , و المبحث الثاني يشمل الكفاءة المالية و قياس الكفاءة التمويلية للصيغ الاسلامية . أما المبحث الثالث فكان دراسات سابقة محلية و دولية حول الصيغ الاسلامية المختلفة و مدى كفاءتها . و دراسة مقارنة بين الدراسات المحلية و الدولية التي أثبتت أن تعدد الصيغ الاسلامية و اختلافها يزيد من كفاءتها و اوضحت أن التمويل الاسلامي أكثر ربحية و أقل مخاطر من التمويل التقليدي

في ما يخص الفصل الثاني الدراسة التطبيقية حول كفاءة صيغ التمويل الاسلامي و أخذت عينة الدراسة مصرف السلام فرع ورقلة و تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تقدم محل الدراسة و الشروط الواجب للحصول على تمويل من مصرف السلام مع التطبيق العملي للصيغ المعمول بها على مستوى المصرف . ثم قمت بحساب كفاءة هذه الصيغ بحيث توصلت بأن من أجل تحقيق الكفاءة يجب التحديد الأمثل لحجم التمويلات و هامش الربح فيكون عن طريق الرفع أو التخفيض من القيم. من بعض النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة :

_ تتمتع صيغة الاجارة بالكفاءة التمويلية عالية حققت مرجعية بالنسبة لنموذج CRS بالتوجه الإدخالي و بالتالي فالبنك يتحكم جيدا بهذه الصيغة. بينما كل من مرابحات و البيوع الآجلة, السلم, الإستصناع, مضاربات و مشاركات لا تتمتع بالكفاءة العالية و يجب على البنك التخفيض من قيمة المدخلات لهذه الصيغ .

_ تتمتع صيغة الاجارة بالكفاءة التمويلية عالية حققت مرجعية بالنسبة لنموذج CRS بالتوجه الإخراجي و بالتالي فالبنك يتحكم جيدا بهذه الصيغة. بينما كل من مرابحات و البيوع الآجلة, السلم, الاستصناع, مضاربات و مشاركات لا تتمتع بالكفاءة العالية و يجب على البنك الرفع من قيمة المخرجات لهذه الصيغ .

Résumé

Cette étude a porté sur l'efficacité financière des formules de financement islamique, à travers une étude appliquée sur un échantillon de banques islamiques, qui est Al Salam Bank, succursale de Ouargla pour la période 2017- 2019. Et le deuxième thème comprend l'efficacité financière et la mesure du financement l'efficacité des formules islamiques. Quant au troisième thème, des études locales et internationales antérieures sur les différentes formules islamiques et leur efficacité. Et une étude comparative entre les études locales et internationales qui ont prouvé que la multiplicité des formules islamiques et leurs différences augmentent leur efficacité. Elle a expliqué que la finance islamique est plus rentable et moins risquée que la finance conventionnelle

Concernant le deuxième chapitre, l'étude appliquée sur l'efficacité des formules de financement islamique. L'échantillon de l'étude a été prélevé par Al Salam Bank, succursale de Ouargla. Ce chapitre comprenait trois sections présentant l'objet de l'étude et les conditions requises pour obtenir un financement auprès de Al Salam Bank avec l'application opérationnelle des formules en vigueur au niveau de la banque. En calculant l'efficacité de ces formules, de sorte qu'il a été conclu que pour atteindre l'efficacité, la détermination optimale de la taille du financement et de la marge bénéficiaire doit être atteinte en augmentant ou en diminuant les valeurs. Certains des résultats obtenus dans cette étude :

La formule de crédit-bail a une efficacité de financement élevée, qui a atteint une référence par rapport au modèle CRS axé sur les intrants, et donc la banque contrôle bien cette formule. Alors que toutes les Murabahas et les ventes futures, Salam, Istisna, Mudaraba et Musharaka sont pas très efficace, et la banque doit réduire la valeur des entrées pour ces formules.

La formule de crédit-bail a une efficacité de financement élevée, qui a atteint une référence par rapport au modèle CRS avec une orientation vers les résultats, et donc la banque contrôle bien cette formule. Alors que toutes les Murabahas et les ventes futures, Salam, Istisna, Mudaraba et Musharaka ne sont pas très efficaces, et la banque doit augmenter la valeur des sorties de ces formules.

الصفحة	العنوان
II	الإهداء
III	الشكر و العرفان
IV	الملخص
VI	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول الاشكال
أ	المقدمة العامة
الجانب النظري	
الفصل الاول : الكفاءة المالية لصيغ التمويل الاسلامي	
2	تمهيد
3	المبحث الاول : صيغ التمويل الاسلامي _ مفاهيم أساسية _
3	المطلب الاول : مفهوم التمويل الاسلامي
4	المطلب الثاني : صيغ التمويل الاسلامي
10	المطلب الثالث : مصادر التمويل الاسلامي
13	المبحث الثاني : مفهوم الكفاءة المالية
13	المطلب الاول : تعريف الكفاءة المالية
14	المطلب الثاني : انواع الكفاءة المالية
16	المطلب الثالث : قياس الكفاءة التمويلية لصيغ التمويل الاسلامية
19	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
19	المطلب الأول : دراسات سابقة محلية (الجزائر)
22	المطلب الثاني : دراسات سابقة لبعض الدول الاسلامية
25	المطلب الثالث : مقارنة الدراسات
26	خلاصة الفصل
الجانب التطبيقي	
الفصل الثاني : دراسة كفاءة صيغ التمويل الاسلامي لمصرف السلام لفترة 2017-2019	
28	تمهيد
29	المبحث الاول : صيغ التمويل الإسلامي في مصرف السلام
29	المطلب الاول : تقديم مصرف السلام
32	المطلب الثاني : شروط تطبيق صيغ التمويل في مصرف السلام

43	المطلب الثالث: التطبيق العملي لصيغ التمويل لمصرف السلام
46	المبحث الثاني : دراسة كفاءة صيغ التمويل الاسلامي باستخدام نموذج CRS
46	المطلب الاول : ذات التوجه الادخلي
52	المطلب الثاني : ذات التوجه الاخراجي
58	المبحث الثالث:دراسة كفاءة صيغ التمويل الاسلامي باستخدام نموذج VRS
58	المطلب الاول : ذات التوجه الادخلي
64	المطلب الثاني : ذات التوجه الاخراجي
70	خلاصة الفصل
72	الخاتمة العامة
75	الملاحق

الصفحة	الشكل	رقم
31	الهيكل التنظيمي لمصرف السلام فرع ورقلة	الشكل 01
	عنوان الجدول	رقم
46	كفاءة الصيغ بنموذج CRS ذات توجه ادخالي سنة 2017	الجدول 01
47	القيم المستهدفة حسب نموذج CRS ذات التوجه الادخالي سنة 2017	الجدول 02
48	كفاءة الصيغ بنموذج CRS ذات توجه ادخالي سنة 2018	الجدول 03
49	القيم المستهدفة حسب نموذج CRS ذات توجه ادخالي سنة 2018	الجدول 04
50	كفاءة الصيغ بنموذج CRS ذات توجه ادخالي سنة 2019	الجدول 05
51	القيم المستهدفة حسب نموذج CRS ذات توجه ادخالي سنة 2019	الجدول 06
52	كفاءة الصيغ بنموذج CRS ذات توجه اخراجي سنة 2017	الجدول 07
53	القيم المستهدفة حسب نموذج CRS ذات توجه اخراجي سنة 2017	الجدول 08
54	كفاءة الصيغ بنموذج CRS ذات توجه اخراجي سنة 2018	الجدول 09
55	القيم المستهدفة حسب نموذج CRS ذات توجه اخراجي سنة 2018	الجدول 10
56	كفاءة الصيغ بنموذج CRS ذات توجه اخراجي سنة 2019	الجدول 11
57	القيم المستهدفة حسب نموذج CRS ذات توجه اخراجي سنة 2019	الجدول 12
58	كفاءة الصيغ بنموذج VRS ذات توجه ادخالي سنة 2017	الجدول 13
59	القيم المستهدفة حسب نموذج VRS ذات توجه ادخالي سنة 2017	الجدول 14
60	كفاءة الصيغ بنموذج VRS ذات توجه ادخالي سنة 2018	الجدول 15
61	القيم المستهدفة حسب نموذج VRS ذات توجه ادخالي سنة 2018	الجدول 16
62	كفاءة الصيغ بنموذج VRS ذات توجه ادخالي سنة 2019	الجدول 17
63	القيم المستهدفة حسب نموذج VRS ذات توجه ادخالي سنة 2019	الجدول 18
64	كفاءة الصيغ بنموذج VRS ذات توجه اخراجي سنة 2017	الجدول 19
65	القيم المستهدفة حسب نموذج VRS ذات توجه اخراجي سنة 2017	الجدول 20
66	كفاءة الصيغ بنموذج VRS ذات توجه اخراجي سنة 2018	الجدول 21
67	القيم المستهدفة حسب نموذج VRS ذات توجه اخراجي سنة 2018	الجدول 22
68	كفاءة الصيغ بنموذج VRS ذات توجه اخراجي سنة 2019	الجدول 23
69	القيم المستهدفة حسب نموذج VRS ذات توجه اخراجي سنة 2019	الجدول 24
	الملحق	الرقم
75	جدول قيم المدخلات و المخرجات في بنك السلام 2017-2019	الملحق 01

المقدمة

المقدمة

تعتبر الصناعة المالية الاسلامية من أبرز التطورات التي تشهدها الساحة المالية العالمية، لاسيما بعد الازمة المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي سنة 2008. حيث ازداد الاقبال على البنوك الاسلامية بسبب صمودها و عدم تأثرها بتداعيات الازمة بدرجة كبيرة. و يتجسد الاهتمام بالتمويل الاسلامي من قبل الافراد و المؤسسات و حتى الدول بين تبني النشاط المالي الاسلامي و بين الرغبة في التعرف على أسس عمله و أوجه اختلافه عن النشاط المالي التقليدي.

و الجزائر كغيرها من الدول أبدت اهتمامها بالصناعة المالية الاسلامية في السنوات الاخيرة خاصة في شقها المتعلق بالصيرفة، إدراكا منها بأهمية و صلابة هذا النوع من التمويل نظرا لما يتوفر عليه من صيغ متنوعة و متعددة و التي من شأنها تلبية مختلف الاحتياجات المالية و العينية للافراد و المؤسسات. ناهيك عن المبادئ التي يقوم عليها من ارتباط منتجاته المالية بالنشاط الاقتصادي الحقيقي و مبدأ اقتسام الارباح و الخسائر الذي يحقق تكافؤ الفرص بين مؤسسات التمويل و العملاء كل هذه المميزات تجعل من اعتماد اساليب التمويل الاسلامي ضرورة مهمة من أجل النهوض بالاقتصاد و رفع الحرج الشرعي عن العملاء.

و تجدر الإشارة أن الصيرفة الاسلامية تنشط في الجزائر منذ أكثر من 27 سنة إلا انها لم تشهد الكثير من النمو و التقدم لجملة من الأسباب أهمها غياب الإطار القانوني الذي ينظم عمل هذه المؤسسات لغاية السنوات الأخيرة. إضافة الى عدم توفر المعرفة و الوعي المصرفي لدى الافراد و القطاعات الاقتصادية فيما يتعلق بما تقدمه مؤسسات التمويل الاسلامي من صيغ تمويلية و الذي يعد حاجز يحول دون استفادة هذه القطاعات من خدماتها المتنوعة من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمحاولة الاجابة على الاشكالية التالية :

هل صيغ التمويل الاسلامي ذات كفاءة بالنسبة للبنوك الاسلامية للفترة 2017-2019 ؟

و يندرج تحت هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية

1_ هل صيغة الاستصناع ذات كفاءة بالنسبة للبنوك الاسلامية ؟

2_ هل صيغة الإجارة ذات كفاءة بالنسبة للبنوك الاسلامية ؟

3_ هل صيغة المراجعة ذات كفاءة بالنسبة للبنوك الاسلامية ؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء السؤال المطروح و الأسئلة الفرعية المطروحة سابقا يمكن صياغة الفرضيات التالية :

1_ لا تتحقق صيغة الاستصناع الكفاءة للبنوك الاسلامية .

2_ تحقق صيغة الاجارة الكفاءة التامة لتمويل البنوك الاسلامية .

3_ لا تحقق صيغة المراجعة الكفاءة المالية للبنوك الاسلامية .

مبررات اختيار الموضوع:

محاولة فهم صيغ التمويل الاسلامي لما لها من أهمية في الوقت الراهن و في ظل هذه الظروف الاقتصادية. نقص الدراسات الخاصة بقياس الكفاءة المالية لصيغ التمويل الإسلامي. التردد من طرف الأفراد وشكوكهم في ما يخص التمويل بالصيغ الإسلامية في ما يخص الجانب الديني. كون موضوع البحث له علاقة مباشرة بتخصصي الدراسي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في فعالية مصادر التمويل الاسلامي لرفع من مستوى المصارف الاسلامية و من التنمية الاقتصادية و زيادة المتعاملين هذا ما يطور النظام المصرفي الجزائري.

أهداف الدراسة:

عرض الاطار المفاهيمي للكفاءة المالية و صيغ التمويل المالي .
اظهار أهمية الكفاءة المالية لصيغ التمويل الاسلامي .

حدود الدراسة:

الحدود المكانية دراسة حالة مصرف السلام _ورقلة_
الحدود الزمنية فترة الدراسة 2017_2019

منهج الدراسة:

على ضوء الاشكالية المطروحة فإن المنهج المتبع لإنجاز هذا البحث هو المنهج الوصفي من خلال عرض مفاهيم الكفاءة المالية و صيغ التمويل الاسلامي في الفصل الاول , و دراسة حالة في الفصل الثاني حيث يتناسب مع الدراسة التطبيقية.

هيكل البحث :

يتمثل هيكل البحث الذي اعتمدت عليه في هذه الدراسة على فصلين,الفصل الاول تحت عنوان الكفاءة المالية لصيغ التمويل الاسلامي الذي قسمناه بدوره الى ثلاثة مباحث المبحث الاول بعنوان ماهية صيغ التمويل الاسلامي ,المبحث الثاني ماهي الكفاءة المالية و المبحث الثالث يتمثل في دراسات و أبحاث سابقة .أما الفصل الثاني كان عبارة عن اسقاط للدراسة النظرية و لتحسين مذكرتنا قمنا بإجراء دراسة حالة على مستوى مصرف السلام.

الفصل الأول :

الكفاءة المالية لصيغ التمويل الإسلامي

تمهيد

يهدف هذا الفصل من المذكرة الى تسليط الضوء حول واقع التمويل الإسلامي في الجزائر , و التي تعاني من صعوبة في الانتشار في الساحة المالية الجزائرية. رغم مراهنات الحكومة عليها في السنوات الأخيرة لامتناع الأموال المتداولة خارج النظام المصرفي و توفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية . و ذلك من خلال مدى كفاءة البنوك الإسلامية للاقتصاد بإسقاط هذه الدراسة على بنك السلام الذي ينشط في الجزائر منذ سنة 2008 . وعليه يكون من الملائم في هذا الفصل إلقاء الضوء على ماهية صيغ لتمويل و مدى كفاءة تطبيقها على الواقع .

المبحث الأول: التمويل الإسلامي _ مفاهيم عامة _

يقوم التمويل الاسلامي على مبادئ الاقتصاد الاسلامي الذي يقوم بدوره على الأحكام و القواعد العامة للشريعة الاسلامية، المستنبطة من القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة . لذلك في سبيل الفهم الصحيح لأساليب التمويل الاسلامي، نستعرض في هذا المبحث الى مفهوم التمويل الاسلامي ثم صيغ التمويل الاسلامي و الى مصادره .

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

في إطار مختلف التعريفات الخاصة بالتمويل الإسلامي عرفه الاقتصاد الإسلامي كما يلي

1) تعريف التمويل في الاقتصاد الإسلامي .

يعرف التمويل الاسلامي بأنه "تقديم ثروة عينة أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها الى شخص آخر يديرها و يتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الاحكام الشرعية"¹ . وهذا التعريف يخص التمويل الإستراتيجي بغرض تحقق عائد.

و يعرفه أحدا الكتاب التمويل الاسلامي بأنه "أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر على سبيل التبرع أي على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على ارباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما و مدى مساهمته في رأس المال و اتخاذ القرار الاداري و الاستثماري"² .

و بهذا يمكن تعريف التمويل الاسلامي "مال يقدم ليكون حصة مشاركة برأس المال، أو انه قيام مباشر بشراء سلعة لتباع للأمر بالشراء"³ . و المال هنا لتمويل عملية أو صفقة قد ينتج عنها ربح أو خسارة، وذلك بعكس الحال في القرض إذ يصبح لدينا دين متعلق بذمة المقترض، و عليه رده دون النظر الى نتيجة العمل.

نستنتج مما سبق ان التمويل الاسلامي هو عملية توفير المال لطالبيه عبر مجموعة من الصيغ و الاساليب التي تبيحها الشريعة الاسلامية في إطار مبادئ الاقتصاد الاسلامي . يشمل هذا التعريف:

- **توفير المال:** أي التمويل المالي هنا قد يكون نقدي أو عيني كما أنه لم يحدد هنا الهدف من توفير المال من طرف صاحب المال فقد يكون بهدف الاسترباح أو للتبرع به بغية الثواب .

- **طالبي التمويل الاسلامي :** أي كل من يطلب التمويل سواء أفراد أو مؤسسات مهما كان الغرض منه استهلاكيا أو استثماريا.

¹ منذر حقف "مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي (تحليل فقهي و اقتصادي " البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب المملكة العربية السعودية الطبعة الثانية 2004 ، ص105.

² فؤاد السرطاوي "التمويل الاسلامي و دور القطاع الخاص" دار المسيرة، عمان ط1، 1999 ص98.

³ قتيبة عبد الرحمان العاني "التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية و التجارية دراسة مقارنة" دار النفائس للنشر و التوزيع، ط1، الاردن 1434هـ/2013م، ص56.

- مبادئ الاقتصاد الاسلامي : فلا يكفي ان يكون التمويل الاسلامي فقط بما تبيحه الشريعة الاسلامية بل يجب أن يكون ذلك في إطار المبادئ العامة للاقتصاد الاسلامي و هذا ما يميز التمويل الاسلامي عن غيره من التمويل حتى لو كان لا ربوياً .

2) أنواع التمويل في الاقتصاد الاسلامي

يمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الاسلامي هما التمويل التجاري و التمويل المالي . فتسمى عملية التمويل التي يكون فيها سلطة رب المال ضعيفة و يترك فيها القرار الاستثماري الى الطرف المستفيد من التمويل بالتمويل المالي . ففي التمويل المالي يمكن لرب المال أن يقرر في شيئين فقط:

- اختيار الطرف المدير و تحديد الشروط العامة للعلاقة التي تربطه معه ,ومنها نوع النشاط الاستثماري و مجاله .
- أو اختيار الاصل الثابت الذي يتم استثماره إضافة الى الطرف المدير.

بينما التمويل التجاري يكون في الحالات التي يتمتع بها رب المال بكل صفات التاجر ,فرب المال يتحلى بصفة التاجر كاملة أي انه يتخذ القرار الاستثماري بمفرده,من ذلك اختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم بيعها أو تأجيرها للطرف المستفيد من التمويل,الذي قد يستفيد من السلعة استهلاكاً أو استغلالاً و يترتب عليه بذلك التزامات لصاحب السلعة⁴.

و يمكن القول بأن التمويل التجاري يقوم على البيع,في حين أن التمويل المالي تعاون بين رأس المال و العمل,و أهم ما يميز بين النوعين أن الاول لا يمكنه استيعاب كل الظروف التي تطرأ على عمليات التمويل.بالإضافة الى هذا يوجد نوع آخر من التمويل في الاقتصاد الاسلامي قائم على التعاون و البر و الإحسان,يسمى بالتمويل التعاوني أو التكافلي فالتعاون و البر و الاحسان خصال حثت عليها الشريعة الاسلامية من أجل وحدة المجتمع و محاربة للطبقية و الفقر,و نلتبس هذا النوع من التمويل في أموال الهبة و الوقف و القرض الحسن . و تحت كل نوع من هذه الانواع المذكورة توجد مجموعة من الصيغ التمويلية التي تختلف كل منها عن الاخرى ,هذا ما يجعل التمويل الاسلامي يغطي كافة احتياجات الممول و يمكنه من استيعاب جميع الظروف الممكنة لأي مشروع كان⁵.

المطلب الثاني:صيغ التمويل الاسلامي

إن المصارف الاسلامية تقوم بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات, فهي تقوم بعمليات مختلفة تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع ويأتي الاستثمار في مقدمة العمليات ,وللاستثمار الاسلامي طرقاً وأساليب متميزة وعديدة تهدف كلها إلى تحقيق الربح الحلال .ومن أبرز صيغ التمويل:

⁴ منذر قحف مرجع سابق ذكره ص13.

⁵ حاتم مأمون محمد المقدم "دور التنمية البشرية في دعم و رفع كفاءة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مصر" رسالة دكتوراه, كلية التجارة, جامعة عين الشمس, 2008, ص88.

*:هي من الشركة و تعني الشَّرْكَةُ و الشَّرْكَةُ سواء هي مخالطة الشريكين يقال شرك الرجلُ الرجلُ في البيع و الميراث يشركه شركاً و شركة خلط نصيبه بنصيبه,و شركت فلانا صرت شريكه,و هو أن يوجد شيء لثنتين فصاعداً عينا كان ذلك الشيء أو معنى.فالشركة هي الاختلاط و الامتزاج .

1) عقود المشاركات التمويلية

تقوم المشاركة* على عقد شركة الاموال حيث يحتل الشركاء المساهمين في رأس المال كلا من الربح و الخسارة تماشيا مع القاعدة الفقهية "الغنم بالغرم " يعتبر هذا الأسلوب من أبرز أساليب التمويل في المصارف الاسلامية و البديل عن أسلوب القرض الربوي.

1(1) المشاركة في رأس المال

المشاركة أو الشركة من طبيعة الحياة العملية و إذا كانت عقدا فهي أن يتعاقد اثنان فأكثر على انشاء عمل أو مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي بقصد الاسترباح أو تحقيق الربح، و المشاركة من أدوات الاستثمار المالية الطويلة الاجل و ذات الصفة الجماعية حيث تستخدمها المؤسسات المالية الاسلامية للإسهام في رأسمال مشروعات جديدة أو قائمة فتصبح المؤسسة أو المصرف المشارك مالكا لحصته في رأسمال بصفة دائمة تستحق نصيبا من الارباح. و تستثمر هذه الارباح في حين انتهاء الشركة.⁶

و تعرف أيضا على أنها أن يشترك اثنان فأكثر في مال استحقوه بوراثة و نحوها أو جمعه بينهم أقساطا ليعملوا فيه بتنمية في تجارة أو صناعة أو زراعة⁷. و قد طور هذا الاسلوب في الوقت الحالي عن تولي البنوك الاسلامية عملية التمويل بالمشاركة، و عليه تعرف المشاركة في الوقت الحالي على أنها ((أسلوب تمويلي يشترك بموجبه المصرف الاسلامي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، و يوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه أما الخسارة فبنسبة تمويل كل منهما)).⁸ و يوجد نوعين من المشاركة: المشاركة الثابتة، المشاركة المتناقصة.

- المشاركة الثابتة : هي نوع من المشاركة تقوم على مساهمة المصرف الاسلامي في تمويل جزء من رأس المال لأحد المشروعات الانتاجية أو الخدمائية، و هو ما يجعل المصرف شريكا في ملكية هذا المشروع و من ثم في إدارته وتسييره و الاشراف عليه.⁹

المشاركة الثابتة المستمرة : و تسمى أيضا الدائمة، و هي المشاركة التي ترتبط بالمشروع الممول نفسه، فالبنك شريك في هذا المشروع طالما أنه موجود بعمل، وهذا النوع يوضع في الإطار القانوني الذي يكفل له الاستمرار، و عند ذلك تتحدد العلاقة بين الاطراف في ضوء القواعد القانونية الواردة على مثل هذه الاشكال القانونية مع عدم تعارضها مع الضوابط الاسلامية. و لا تنتهي هذه المشاركة إلا بانتهاء عقد الشركة و الذي ينتهي إما بإفلاس أو موت أحد الطرفين أو عدم أهليته.¹⁰

⁶ حياة عبد الله، براهيم السعيد "آليات التمويل الاسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية" الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية، كلية الآداب و العلوم الانسانية، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية. قسنطينة. الجزائر. يومي 5_6 ماي 2009 ص 13_15.

⁷ د.خوني رابع، د.حساني رقية "اساليب التمويل بالمشاركة" دار الراجحة للنشر و التوزيع. ط1، عمان 2015. ص 124.

⁸ رضا سعد الله، المضاربة و المشاركة، ندوة المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، رقم 34، حول البنوك الاسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، البنك الاسلامي للتنمية، جدة المملكة العربية السعودية، 18_22 جوان 1990، ص 283.

⁹ فادي محمد الرفاعي، المصارف الاسلامية، منشورات الحلبي للحقوق، لبنان، 2004، ص 133.

¹⁰ نفس المرجع السابق ذكره ص 135.

المشاركة الثابتة المنتهية: هي مشاركة ثابتة في ملكية المشروع و الحقوق المترتبة على ذلك إلا أن الاتفاق بين البنك و الشركاء يتضمن توقيتا معيناً للتمويل و يكون هذا التوقيت بناء على أوجه مختلفة منها¹¹.

-المشاركة المتناقصة: و تسمى أيضا المشاركة المنتهية بالتملك, و تعرف أيضا على أنها مشاركة يعطى فيها المصرف الحق للشريك في الحل محلله في الملكية دفعة واحدة, أو على دفعات وفق ما تقتضيه الشروط المتفق عليها و طبيعة العملية على أساس إجراء ترتيب منظم لتجنب جزء من الدخل قسطا لسداد قيمة حصة المصرف.¹²

1(2) المشاركة بين المال و العمل (المضاربة)

تعتبر المضاربة* من أهم صيغ الاستثمار الاموال في الفقه الاسلامي و هي نوع من المشاركة في رأس المال و العمل كما تعتبر أقدم وسيلة استثمارية عرفتها الشريعة الاستثمارية , حيث عرفت قبل الاسلام ثم أقرها التشريع الاسلامي , و قد تبنت المصارف الاسلامية المضاربة كبديل للتمويل الربوي من خلال نشاطها الاستثماري الذي تمارسه بالأموال المملوكة لها , و المودعة عندها , و فيما يلي بيان ماهية هذه الصيغة .

تعريف المضاربة

هي عقد من عقود الاستثمار التي يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصرين من عناصر الإنتاج وهما: عنصر العمل و عنصر رأس المال في عملية استثمارية تتحقق فيها مصلحة المالك والعمال المضاربين. فهي شكل من أشكال إقامة وتنظيم المشروعات الاستثمارية بحيث يقوم فيها المضارب بالإدارة , بينما يؤمن صاحب رأس المال الموارد المالية والمادية اللازمة لإقامة المشروع , و توزع الارباح بين صاحب المال ورب العمل بنسبة متفق عليها. وإذا حدثت خسارة فإن صاحب المال يتحملها في حالة عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط المضاربة المتفق عليها أو المتعارف عليها , وهذا الاخير تكون خسارته هي تكلفة الفرصة البديلة لخدماته التي قام بها خلال مدة المضاربة , كما يتحمل نصيبه من الخسارة في حالة تقصيره¹³.

كما تعرف على أنها تقديم المال من طرف و تقديم العمل من طرف آخر و الاتفاق على كيفية تقسيم الربح و الخسارة على صاحب المال , إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير من جانب العامل أو المضارب فإنه يضمن رأس مال المضاربة و يتلقى البنك الاسلامي الاموال من المدخرين بصفته مضاربا بينما يدعها الى المستثمرين بصفته ربا للمال, و هذا ما يسمى بإعادة المضاربة.

-شروط المضاربة: هناك بعض الشروط لصحة عقد المضاربة, و هي تتعلق بالأركان الثلاثة للمضاربة . و تتمثل في:

الطرفين, الصيغة و المحل :

¹¹ جمال العمارة, المصارف الاسلامية, دار النبأ, الجزائر, 1996, ص94.

¹² فادي محمد الرفاعي, مرجع سابق ذكره, ص135.

¹³ د. صالح صالح "الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار و أساليب التمويل الاسلامية" كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة سطيف الجزائر 1 ص21.

*مفاعلة من الضرب و هو السير في الارض و في الشرع عقد شركة في الربح بمال من رجل و عمل من آخر. و قد أجمع علماء المسلمين على مشروعيتها لأنه ثبت عن الرسول (ص) أنه سافر قبل النبوة الى الشام مضاربا بمال خديجة -رضي الله عنها- ثم حكى ذلك للمسلمين بعد بعثته فكان إقرارا منه بمشروعية المضاربة {راجع في ذلك: حسن أبو غدة 1997 ص27}.

الطرفان : هما صاحب المال, و صاحب العمل أو المضارب و يجب أن تتوفر فيهما شروط الاهلية للتعاقد. الصيغة : سواء كانت لفظية أو مكتوبة , و تتمثل في الإيجاب و القبول , و يجب أن تعبر بوضوح عن إرادة الطرفين على إبرام عقد المضاربة بالتراضي .

المحل : و هو أهم ركن في المضاربة يتكون من ثلاثة عناصر :

رأس المال : و يشترط أن يكون رأس المال معلوم القدر و الجنس و الصفة عند التعاقد .

2) صيغ أخرى للتمويل الإسلامي :

صيغة المرابحة : المرابحة في اللغة على وزن مفاعلة من الربح و هي تحقيق الربح , و يقال بعث المتاع مرابحة أو اشتريته مرابحة و إذا سميت لكل قدر من اثنى رجحا أو رجحت تجارته إذا ربح صاحبها فيها .¹⁴

وهي بيع بمثل الثمن الاول الذي تم الشراء به مع زيادة ربح, أي بيع الشيء بمثل ثمن شراؤه من البائع الاول مع هامش من الربح معلوم ومنتفق عليه أو مقطوع مثل دينار أو بنسبة معينة من ثمنه الاصيلي أو ما شابه ذلك . والمرابحة في المصرف هي تقدم طلب للبنك بأن يقوم بشراء سلعة معينة وبيعها للعميل مقابل ربح محدد , وتأتي هذه الصيغة التمويلية لتلبية احتياجات العمل من السلع.¹⁵ ويتميز بيع المرابحة في المصرف بحالتين:¹⁶ الحالة الاولى: هي الوكالة بالشراء مقابل أجر". مثال يطلب العميل من المصرف السلمي شراء سلعة معينة ذات أوصاف محددة بحيث يدفع ثمنها إلى المصرف مضافا إليه أجر معين مع مراعاة خبرة المصرف في القيام بمثل هذا العمل".

الحالة الثانية : قد يطلب العميل من المصرف السلمي شراء سلعة معينة محددة الأوصاف ، بعد الاتفاق على تكلفة شرائها ثم إضافة ربح معلوم عليها. ويتضمن هذا النوع من التعامل وعدا من العميل بشراء السلعة حسب الشروط المتفق عليها , و وعدا آخر من المصرف بإتمام هذا البيع طبقاً لذات الشروط . فالبيع الخاص للمرابحة في المصرف يكون بصيغة الأمر للشراء.

- صيغة بيع السلم هو الاعطاء و الترك و التسليف , و أسلم بمعنى أسلف أي قدم و سلم , و السلم لغة أهل الحجاز و السلف لغة أهل العراق.¹⁷

و هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه الشراء المسبق لإنتاج المؤسسة أو للمحصول الزراعي المتوقع , مقابل حصول البائع على التمويل المسبق الذي بواسطته يقوم بنشاطه الإنتاجي أو التجاري دون الحاجة إلى اللجوء إلى الاقتراض بالفائدة الربوية ذات التكاليف المرتفعة إنه عملية شراء آجلة بثمن عاجل . وفي هذا العصر فإن هذه الصيغة وإن كانت " أكثر ملائمة للمشروعات الإنتاجية حيث يمكن لصاحب المشروع أن يتعاقد على بيع جزء

¹⁴ موسوعة الفقهية الكويتية وزارة الاوقاف و الشؤون الاسلامية ج36 طبعة 2, الكويت 1983 ص 138.

¹⁵ شلهوب علي محمد . شؤون النقود و أعمال البنوك . شعاع للنشر و العلوم حلب 2007 طبعة الاولى ص103 .

¹⁶ صوان محمود حسن أساسيات العمل المصرفي الاسلامي دار وائل للنشر عمان 2001 الطبعة الاولى ص 204 .

¹⁷ نزيه حماد معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقه دار القلم سوريا و الدار الشامية لبنان 2008 ص157.

من إنتاجه في المستقبل ,ولكنها يمكن أن تغطي الحاجات المختلفة في القطاعات الاخرى ,فيستطيع المزارع أن يستغني عن الاستدانة الربوية ,وذلك بأن يبيع مقدما جزءا من محصوله إلى المصرف ويتعجل ثمنه .¹⁸

-صيغة الاستصناع: الاستصناع في طلب الصنعة ، وهو عمل الصانع في حرفته ومصدر استصناع الشيء ، أي دعا إلى صنعه.¹⁹

فهو عقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وثمان محدد ، وللمؤسسة المالية أن تقوم بتوسيط نفسها لدفع قيمة السلعة المصنعة للصانع بدل من العميل ، وبعد الإتهاء من التصنيع يقوم البنك ببيعها لعميله لقاء ما دفعه في تصنيعها زائد ربح.²⁰

-صيغة التوراق هو طلب الورق أي الدراهم ، حيث تعني كلمة ورق دراهم الفضة .

والتوراق هو شراء سلعة معينة وإعادة بيعها لطرف ثالث بغرض الحصول على نقد ، وظهر هذا النوع من التمويل لتمكين عملاء البنوك من الحصول على النقد بطريقة إسلامية بدل من اللجوء للقروض التقليدية ، حيث يمكن أن يقوم المصرف بشراء أو تمويل السلعة المطلوبة ، ومن ثم بيعها للعميل زائدا ربح محمدا ثم يقوم ببيعها لصالح عميله وإضافة المبلغ لحسابه ، وفيما بعد يمكن أن يقوم العميل بدفع مبلغ الشراء نقدا أو بالتقسيط.²¹

-صيغة الإجارة: من أجزأ يأجز و هو ما أعطى من أجر في عمل،فهي مشتقة من الأجر و الأجر في اللغة له معنيان: الأول الكراء على العمل و الثاني جبر العظم الكسير.²²

من تعريفات الإجارة تعرف أيضا أنها عقد على منفعة مباحة معلومة،مدة معلومة،من عينة معينة،أو موصوفة في الذمة،أو عمل معلوم بعوض معلوم،و الانتفاع تابع.²³

الاجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم ، والإجارة المذكورة صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة ، وفي إطار صيغة تمويلية شائعة تسمح بالتيسير على الراغب في تملك الأصول المعمرة مثل السيارات والعقارات والأصول ذات القيم المرتفعة ، ويمكن أن يستفيد منها العملاء بمختلف شرائحهم.²⁴

-صيغة البيع الآجل هو أن يتم تسليم السلعة في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم سواء كان التأجيل للثمن كله أو جزء منه وعادة ما يسدد الجزء المؤجل من الثمن على دفعات وأقساط ، فإذا سُددت القيمة مرة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها مع إنتقال الملكية في البداية فهو بيع آجل ، وإذا سُدد الثمن على

¹⁸ د. محمد صالح الصاوي، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجه الإسلام، دار المجتمع، ط 1 1990 ص252 .

¹⁹ أحمد بن محمد بن علي الفيومي المصباح المنير مكتبة لبنان ،بيروت لبنان 1987 ص 109.

²⁰ ارشيد محمود عبد الكريم الشامل في عمليات المصارف الاسلامية دار النفائس عمان 2007 الطبعة الثانية ص 102 .

²¹ شلهوب علي محمد.شؤون النقود و أعمال البنوك مرجع سابق ذكره ص426 .

²² أحمد أبي الحسين بن فارس،معجم مقاييس اللغة،ج1،تحقيق عبد السلام محمد هارون ،دار الفكر 1979،ص62.

²³ منصور بن يونس البهوتي

²⁴ وحيد أحمد زكريا دليلك الى العمل المصرفي دار البراق حلب 2010 الطبعة الاولى ص293

دفعات من بداية تسلم الشيء المباع مع إنتقال الملكية في نهاية فترة السداد فهو بيع بالتقسيط ,وتسلك المصارف السلمية طريق البيع الآجل أو البيع بالتقسيط بضمن أكبر من الثمن الحالي في حالتين:

الحالة الاولى : في معاملتها مع التجار الذين لا يرغبون في استخدام أسلوب التمويل بالمشاركة ، وهذه الطريقة هي البديل لعملية الشراء بتسهيلات في الدفع التي تمارسها المصارف التجارية.

الحالة الثانية : في المعاملة التي يكون فيها المبلغ المؤجل كبيراً وطويل الاجل. ولقد تبين من الواقع العملي استخدام هذه الصيغة في مصرف فيصل السلمي السوداني لتمليك وسائل الإنتاج الصغيرة للحرفيين مثل سيارات الاجرة ، وهو ما يمارسه أيضا مصرف ناصر الاجتماعي المصري .ومن أنسب المشروعات التي يمكن للمصارف السلمية تمويلها باستخدام هذا الاسلوب هو بيع الوحدات السكنية ، فالبيع الآجل في هذه الحالة هو البديل المناسب لسلفيات المباني بالفائدة التي تمارسها المصارف التقليدية.²⁵

-صيغة المزارعة: مفاعلة من الزرع و هي في الاصل تقتضي فعلا من الجانبين و لكن فعل الزرع في المزارعة يكون من أحد الجانبين ,فيكون الاستعمال بطريق التغليب كمضاربة من الضرب بمعنى السير في الارض.

و هي عبارة عن دفع الارض من مالكةا إلى من يزرعها أو يعمل عليها ,ويقومان باقتسام الزرع بينهما.وتعتبر المزارعة" عقد شركة "بأن يقدم الشريك الأخر العمل في الأرض .وتمويل المصرف الاسلامي للمزارعة هو نوع من المشاركة بين طرفين:

الطرف الأول : يمثله المصرف الاسلامي بإعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة.

الطرف الثاني : يمثله صاحب الأرض أو العامل (الزارع) الذي يحتاج إلى تمويل.²⁶

-صيغة المساقاة: مأخوذة من السقي ، وذلك أن يقوم الشخص على سقي النخيل والكرم ومصليحتها,ويكون له من ريعها جزء معلوم هي معاقدة على دفع الشجر والكرم إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمره,أو هي نوع شركة على أن تكون الاشجار

من طرف والتربية من طرف آخر وأن يقسم الثمر الحاصل بينهما,و المساقاة مشروعة كالمزارعة وفيها سد حاجة أصحاب الأشجار الذين لا دراية لهم في تعهد الأشجار فيحتاجون إلى معاملة من له خبرة في ذلك,فجوزت المساقاة تحقيقا لمصلحتها.²⁷

-صيغة القرض الحسن: عرفنا أن المصارف الاسلامية لا تمنح المتعاملين معها قرضا بالمعنى الذي تقوم به المصارف التقليدية ,كما أنها لا تقوم بخصم الكمبيالات كما هو الحال في المصارف التقليدية,وذلك لأنه لا يجوز للمصرف تقاضي أية زيادة عن المبالغ الممنوحة في هذه الحالة "فأبما قرض جر منفعة فهو ربا ".ولكن هناك حالات يكون فيها المتعامل مع المصرف الاسلامي مضطرا للحصول على نقد لي سبب من الاسباب فقد يحتاج

²⁵ وحيد أحمد زكريا مرجع سابق ذكره ص298.

²⁶ صوان، محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي السلمي، مرجع سبق ذكره، ص178، 177.

²⁷ سمحان حسين محمد العمليات المصرفية السلمية مطابع الشمس. عمان. ص98

نقود للعلاج أو للتعليم أو للسفر وغيرها وليس من المعقول أن لا يلبي المصرف الاسلامي حاجة هذا الزبون لسببين هما:

— إن مصلحة هذا الزبون مرتبطة بالمصرف السلمي فهو يودع نقوده فيه ويشترى منه ويتعامل معه في جميع أمورهِ الجدية مما يعني استفادة المصرف من الزبون.

— أن هناك مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق المصرف وهو مد يد العون والمساعدة للمجتمع الذي يعمل فيه وأهم ما يمكن أن يقحمه لأعضاء هذا المجتمع هنا هو إبعادهم عن الاقتراض بالفائدة لذلك يتم منح أي فرد من أفراد المجتمع المسلم هذا القرض سواء كان زبون المصرف أو لا.

مصادر تمويل صندوق القرض الحسن

— يتم تمويل صندوق القرض الحسن من أموال المصرف الخاصة.

— الاموال المودعة لدى المصرف على سبيل القرض (حسابات الائتمان).

— الاموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن التي يفوضون المصرف بإقراضها للناس اقراضاً حسناً.²⁸

المطلب الثالث: مصادر التمويل الاسلامي

1) التمويل الذاتي: يعتبر من مصادر التمويل الاسلامي و يشمل كل من

تعريف الادخار: يعرف الادخار في الاقتصاد الإسلامي بأنه " ذلك الجزء من دخل الفرد الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمية ولا يخصص للاكتناز"²⁹.

أهمية الادخار في الإسلام.

لقد شدد الإسلام بالأدلة الصريحة والضمنية على أهمية الادخار وضرورته في الإسلام بل وقد ذهب بعض العلماء إلى وجوب الادخار وضرورة استخدامه في عملية الاستثمار التنموي الذي يعود بالنفع على الفرد و المجتمع³⁰. وتأتي أهمية الادخار في الإسلام من أهمية موضوع الادخار في عملية التنمية، فالادخار من الأدوات الإسلامية التي يضبط بها الاستهلاك الترفي المحرم في الإسلام وبالتالي توجيه الأموال نحو الإنفاق الاستثماري الذي يعود بالنفع على الفرد والمجتمع. والادخار كذلك من الأدوات الإسلامية الفاعلة في توزيع الثروة والدخل في المجتمع عن طريق استخدام الأموال المدخرة في الاستثمار وتحسين الإنتاج وجاء تشجيع الإسلام على الادخار عن طريق العديد من القواعد الشرعية الواردة في القرآن الكريم.

²⁸ المرجع نفسه ص 100.

²⁹ أحمد صبحي العيادي الأمن الغذائي في الإسلام، دار النفائس، عمان، ط 1999 ، 1، ص 441 .

³⁰ قطب مصطفى سانو المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط 2001 ، 1، ص 70

2) مصادر التمويل التعاوني

- القرض الحسن و هو "دفع مال أو تملك شيء له قيمة بمحض التفضل على أن يرد مثله أو يأخذ عوضاً متعلقاً بذمة".

أهميته: صيغة القرض الحسن تعتبر من أبرز صيغ التمويل التعاوني القائم على أساس إعطاء الحق للمقترض على الانتفاع بالمال على أن يرد مثله , وهذه الصيغة من الصيغ التي تنفرد بها الشريعة الإسلامية في تمويل المحتاجين والفقراء. وللقرض الحسن فوائد كثيرة أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة وأنها تنمي في المجتمع المسلم التكافل و التراحم, ومنه فالقرض الحسن أجزى استثناء لما فيه من رفع للمشقة ودفع للكرب وتحقيق لمصالح المجتمع.

- التمويل بالوصية وهي "هبة الرجل ماله لرجل آخر بعد موته".

أهميته : وقد اعتبر الشارع الحكيم الوصية كمصدر من مصادر التمويل الاجتماعي في الإسلام وقد اتفق العلماء على أن الوصية لا تجوز في أكثر من الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم: (الثلث والثلث كثير).

- التمويل بالوقف و هو "حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة".³¹

أهميته :أولي الإسلام أهمية بالغة للوقف وذلك لما يتمتع به الوقف من خصائص لا تتوافر في غيره من مصادر التمويل التعاوني

الأخرى أهمها الاستمرارية وتنوع المصادر.

و لاشك أن لتنوع أغراض الوقف الإسلامي و تعدد منافعه واستمرارها أثر كبير في الحياة الاقتصادية والتمويل الاقتصادي فالغرض من الوقف لا يقتصر فقط على الدور الاجتماعي, وإنما يتعدى ذلك إلى الإنفاق على العديد من النواحي الاقتصادية أهمها بناء الجسور وتمويل المشروعات التي تعود بالنفع على المجتمع. ومن هنا فإن للوقف تأثير كبير وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية, و ممكن له أن يلعب دور فاعل في دعم المشروعات الصغيرة.

- التمويل عن طريق إحياء الاموات (أرض الأموات) هي: " أرض خارج البلد لم تكن ملكاً لأحد ولا حقاً خاصاً له".³²

ولقد حث الإسلام على إحياء الأرض الموات وأشترط لتملكها استثمارها وتنميتها وهو ما يبينه حديث المصطفى صلى الله

عليه وسلم " :من أحيا أرضاً ميتة فهي له " ويعتبر إحياء الموات من أنسب مصادر التمويل الملائمة لطبيعة مشروعات استصلاح الأراضي وعمرانها والاستفادة من خيراتها. ويجب على الدولة تشجيع أصحاب المشروعات الصغيرة عن طريق إحياء الأرض الموات وذلك لملائمته لطبيعة وخصائص تلك المشروعات.

³¹ عبد العزيز الحياض المجتمع المتكافل في الإسلام، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1986 ، 3، ص183

³² مصطفى السباعي الفقر، الجوع، الحرمان مشكلات وحلول، دار الوراق، بيروت، ط 2002 ، 1م.ص.40.

3) مصادر التمويل الإلزامي

مفهوم الدولة في الإسلام: يعرفها الفقهاء بأنها " البلد الذي يسود فيه الحكم الإسلامي وتجري فيه أحكامه " .³³

أهمية دور الدولة في دعم وتمويل القطاع الاقتصادي

إن أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في تمويل القطاع الاقتصادي هو تحقيق الأهداف الاقتصادية الإسلامية والارتباط الوثيق بين تحقيق هذه الأهداف وتنمية القطاع الاقتصادي. ولقد استعرض الكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي العديد من الأهداف للاقتصاد الإسلامي ، إلا أن أهم الأهداف وأشملها هي ما يلي³⁴ :

3(1) الضمان الاجتماعي: لقد فرض الإسلام على الدولة ضمان معيشة الأفراد ضماناً كاملاً ، حيث يجب

على الدولة أثناء تطبيقها لهدف تحقيق الضمان الاجتماعي أن تراعي مبادئ أساسيين³⁵ :

- مبدأ التكافل العام: حيث يجب على الدولة وفقاً لهذا المبدأ أن تلي حاجات الفرد الضرورية والكمالية ، حيث يجب عليها ألا يقتصر دورها في تحقيق حد الكفاف للفرد المسلم بل أنها ملزمة في تحقيق حد الكفاية ، فحد الكفاية هو الحد الذي تكون فيه مسؤولية تحقيقه إما عن طريق الأفراد في المجتمع أو عن طريق المجتمع بكامله حيث تقوم به الدولة نيابة عن المجتمع³⁶ .

- مبدأ حق الأفراد في الموارد العامة للدولة:

إن من المبادئ التي تلزم الدولة في تحقيق الضمان الاجتماعي للفرد المسلم هو حق الفرد في الموارد العامة، فالدولة يجب عليها أن تستخدم مواردها العامة في تحقيق الضمان الاجتماعي عن طريق توزيع الثروة على أفراد المجتمع.

3(2) تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة في البلدان الإسلامية يقتضي تنمية الدولة لقطاع الأعمال بشكل عام ، ولتحقيق ذلك يجب على الدولة أن تراعي المقاصد العامة والتي من أهمها أن تكون موجهة وفقاً لمعايير الشرع والدين ، تلك المعايير التي تكفل تحقيق

التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة كون أساس التنمية الحقيقية في الإسلام هي التوازن بين الجانبين المادي والاجتماعي القائمة على علاقة الإنسان بالله وبالكون وبالإنسان.³⁷

مفهوم الزكاة و هي "إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً إن تم الملك وحال الحول"³⁸ .

³³ محمد عمر زبير دور الدولة في تحقيق الاقتصاد الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، حده ، ط 1998 ، ص 15 .

³⁴ نفس المرجع السابق ص 17_14 .

³⁵ علي كنعان الاقتصاد الإسلامي، دراسة في اقتصاديات المال ودور الدولة في الاقتصاد، دار الحسيني، دمشق، ط 97 ، م1، ص 124 .

³⁶ د. قاسم الحُموري التمويل الإسلامي للمشروعات ، الصغيرة كلية العلوم المالية و المصرفية، قسم المصارف الإسلامية 2002م، ص 85 .

³⁷ المرجع نفسه ص 87 .

³⁸ محمد عثمان شبير استثمار أموال الزكاة رؤية فقهية معاصرة، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 21 العدد الخامس، 1994 م، ص 285 .

-مدى ملائمة التمويل الاسلامي بالزكاة

أولى الإسلام اهتماماً فائقاً بموضوع الزكاة وتتمثل في جعل الزكاة احد أركان الإسلام الخمسة التي لا يكون الفرد مسلماً إلا بأدائها وقد شدد الله عز وجل في العديد من الآيات القرآنية على ضرورة اعتبار الزكاة من أهم مصادر التمويل الإسلامي لضمان عيش الفرد المسلم بكرامة عن طريق تلبية متطلباته واحتياجاته المادية والروحية على حد سواء. إن مفهوم الزكاة بخصائصه وأهدافه تعتبر من أهم مصادر التمويل الملائمة , فالأصل في الزكاة أنها ضمان لحق الفرد في الحياة الكريمة وهو ما يتوافق مع أهداف التمويل التي تسعى إل ضمان حق الفرد في الحياة الكريمة. وكما بينا فإن المقصود من الزكاة يتمثل في إعادة توزيع الثروة وخفض البطالة وتوجيه المال نحو الاستثمار وتنمية طاقات الفرد عن طريق بعث الطمأنينة في نفسه.³⁹

المبحث الثاني: مفهوم الكفاءة المالية

يعتبر مفهوم الكفاءة من أهم المفاهيم الاقتصادية التي حازت على اهتمام المفكرين و الكتاب , اذ ان هذا المفهوم يتداخل مع المفاهيم الاقتصادية الاخرى مثل الانتاجية و الفعالية القريبة منها و من هنا فإن التمييز بين مفاهيم الكفاءة و الانتاجية و الفعالية يعتبر امرا هاما لتحديد قدرة المؤسسة في الجوانب المتنوعة المرتبطة بأدائها العام . حيث يشير مفهوم الفعالية الى قدرة المؤسسة على ضبط و تحقيق أهدافها و غاياتها للعمل بشكل صحيح بينما يشير مصطلح الانتاجية الى النسبة بين المخرجات و المدخلات. أما فيما يتعلق في مفهوم الكفاءة انه يشير الى العلاقة التي تربط الكيفية الصحيحة و المناسبة لاستخدام الموارد (المدخلات) بأنواعها المختلفة و بين عوامل الانتاج الامثل (المخرجات) .

المطلب الاول : تعريف الكفاءة المالية

يشوب مفهوم الكفاءة الكثير من الغموض و الاختلاف و قد ذكر العديد من الباحثين في هذا الاطار أنه يوجد أكثر من مئة تعريف لمفهوم الكفاءة , وهذا حسب السياق الذي يستعمل فيه و من بين التعاريف التي تناولت مصطلح الكفاءة المالية.

عرفتها المنظمة الاقتصادية للتعاون و التنمية (OECD) : "انها المدى الذي تحول به المدخلات (من اموال و خبرة و وقت و غيرها) الى نتائج بطريقة اقتصادية" .

أي ان الكفاءة تمثل علاقة اقتصادية بين الموارد المتاحة و الانتاج المتحقق إما بتعظيم الانتاج بكمية معينة من المدخلات أو تخفيض المدخلات المستخدمة لتحقيق حجم معين من الانتاج و ذلك عند مستوى من التكنولوجيا.

كما جاء في قاموس أكسفورد في تعريف مصطلح الكفاءة أنها: "انجاز - أو القدرة على انجاز- العمل مع الحد الادنى من الانفاق من الوقت و اجله "

³⁹ علاء الدين زعترى الخدمات المصرفية و موقف الشريعة الاسلامية فيها , دار الكلام الطيب , دمشق بيروت ط1 , 2002 , ص228

الكفاءة المالية في الاقتصاد الاسلامي:

الاصل في الاسلام ترك الحرية لقوى السوق كي توجه عناصر الانتاج الي أفضل استعمالاتها من خلال آلية حركة الاسعار ,التي تؤدي في ظل المنافسة الكاملة الي تنسيق قرارات الافراد في الاستهلاك و الادخار و الانتاج و بما يحقق التوليفة المثلى من السلع و الخدمات التي يرغب بها المجتمع في الحاضر و المستقبل و في إطار منظومة القيم الاسلامية التي يؤمن بها ,و هيا ما يعبر عنها بالكفاءة المالية⁴⁰ . فالنظام الاقتصادي في الاسلام ينطلق من الحاجة الي التكافل الاجتماعي لتحقيق عدالة الاسلام في نظام توزيع المدخول و الثروات ضمن معيار حد الكفاية

و معيار حد الكفاية هو معيار نسبي غير مستقر يتطور بتطور المجتمع ,الذي يكون في حركة دائمة تصاعدية يرتقي معها هذا الحد برقي المجتمع و تقدمه , لإخراج الافراد من دائرة الفقر المدقع و ذلك لتأهيله للقيام بأعباء الحياة المختلفة .⁴¹

فالعامل المنتج هو في صف سائر القوى المساهمة في الإنتاج من طبيعة و رأس مال و لهذا يتلقى نصيبه من ثروة الطبيعية بوصفه مساهما في الانتاج ,لان مركز الانسان في النظرة الاسلامية من عملية الانتاج هو مركز الغاية التي يخدمها الانتاج و ليس الوسيلة أو الاداء التي تخدم الانتاج كما يصر النظام الرأسمالي .⁴²

المطلب الثاني:أنواع الكفاءة المالية

تنقسم أنواع الكفاءة التي يمكن قياسها في المصارف اعتمادا على تصنيف فاريل كالتالي:

الكفاءة النسبية:تعرف الكفاءة النسبية لوحدات اتخاذ القرار بأنها مجموع المخرجات الموزونة لوحدة ما مقسومة على مجموع المدخلات الموزونة للوحدة نفسها .⁴³

اي بمعنى انها مقياس للكفاءة سواء كانت كفاءة تقنية او تخصصية لمؤسستين أو أكثر داخل القطاع الواحد في ظل الافتراض القائم على وحدة العمل التخصصي المهني للمؤسسات محل الدراسة بمعنى ان هذه المؤسسات تعمل في نفس القطاع و ايضا في نفس التخصص و تتم العملية من خلال مقارنة نفس النسبة في استخدام مراحل الانتاج .⁴⁴

⁴⁰ سامر مظهر قنطقجي, فقه الاسواق مؤسسة الرسالة ناشرون ,بيروت,لبنان 2004, ص14.

⁴¹ عمار مجيد كاظم الوداي ,آليات تطبيق نظام نقدي اسلامي في دول اسلامية مختارة للمدة (1981_2006) أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الادارة و الاقتصاد.جامعة المستنصرية العراق 2009ص10.

⁴² محمد باقر الصدر.اقتصادنا .دار التعارف للمطبوعات ,ط2.بيروت .لبنان1991.ص552-553.

⁴³ حسين احمد .دور الكفاءة في الأداء المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد 22 . العدد 93 .بغداد .العراق 2016.ص54.

⁴⁴ سفيان بلقاسمي "قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA",رسالة ماجستير غير منشورة ,الدكتور مولاي الطاهر. جامعة سعيدية الجزائر 2014 ص 45 .

الكفاءة الفنية _التقنية_ : و يشير مفهوم الكفاءة الفنية الى مقدرة المنشأة على الحصول أكبر قدر ممكن من المخرجات باستخدام المقادير المتاحة من المدخلات⁴⁵ . بمعنى مقدرة الوحدة على الوصول الى أعلى مخرجات بمستوى معين من المدخلات، أو هيا قدرة المصرف على تحقيق أعظم ناتج أو خدمة في ظل مجموعة الموارد المتوفرة و تعد كذلك النسبة بين المخرجات المتحققة أو المخرجات المثلى عند افتراض ان المدخلات ثابتة أو النسبة بين المدخلات الحقيقية و أقل المدخلات عند افتراض أن المدخلات ثابتة⁴⁶

ويمكن النظر الى مؤشر الكفاءة الفنية من جانبين, جانب المدخلات الذي يمثل تعريف الكفاءة بأنها تحقيق مخرجات معينة بأدنى مدخلات ممكنة ويعبر عنه بمقياس او معيار الادخار او التخفيض في المدخلات ويتحقق هذا المقياس بمقارنة التوليفة الفعلية للمدخلات والمخرجات.

أي بالمدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفؤة , و عليه فإن الوحدة الاقتصادية الكفؤة هي التي تكون لديها المدخلات الفعلية تساوي المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفؤة و بذلك تتحقق نسبة تساوي الواحد الصحيح و تكون كفؤة فنيا. أما الوحدة الغير كفؤة تكون لديها المدخلات الفعلية أكبر من المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفؤة و بالتالي تحقق نسبة أقل من الواحد و تكون غير كفؤة تقنيا . أما الجانب الاخر للكفاءة الفنية هو جانب المخرجات الذي يمثل تعريف الكفاءة بأنها تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة و يعبر عنه بمقياس أو معيار زيادة المخرجات, أي هيا النسبة بين المخرجات الفعلية . و المخرجات الممكنة تحقيقها عند مستوى الحد الكفؤ باستخدام المدخلات الفعلية.⁴⁷

الكفاءة التخصصية : يعتمد مفهوم الكفاءة التخصصية على حسن اختيار التشكيلة من المدخلات لغرض تقليل التكلفة ، أو اختيار التشكيلة من المخرجات لأغراض تعظيم حجم المردود المالي التكلفة للشركة , ويكون مجهز الخدمة تخصصيا كفؤ عندما يخصص موارده للأشطة ذات القيمة الأعلى.⁴⁸ أي بمعنى ان الكفاءة التخصصية مرتبطة بقدره بالمنشأة على اختيار المزيج الأمثل من المدخلات لغرض تخفيض التكلفة او اختيار التشكيلة المثلى من المخرجات لغرض زيادة المدخلات.

⁴⁵ الشايح علي "قياس الكفاءة النسبية للجامعات السعودية باستخدام تحليل مغلف البيانات" اطروحة الدكتوراه غير منشورة جامعة أم القرى , مكة , المملكة العربية السعودية 2008 ص28.

⁴⁶ حسين احمد "دور الكفاءة في الأداء المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة" مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية, المجلد 22 العدد 93. بغداد العراق 2016 ص6.

⁴⁷ ختو فريد و قريشي محمد قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات "DEA، جامعة قاصدي مرباح، مجلة الباحث، العدد 12 ورقة الجزائر 2013 ص140.

⁴⁸ منصور عبد الكريم قياس الكفاءة النسبية و محدداتها للأنظمة الصحية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA اطروحة الدكتوراه جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر 2014 ص66.

المطلب الثالث : قياس الكفاءة التمويلية

1) خصائص الكفاءة التمويلية لأساليب التمويل الإسلامي : تتميز صيغ التمويل الإسلامي بخصائص

تجعلها تختلف عن الأساليب التقليدية، و نبرزها في النقاط التالية :

-الخاصية الأولى :ارتباط ربح الممول في جميع صيغ التمويل الإسلامي بالملكية، فاستحقاقه للأرباح بسبب موضوعي و شرعي هو الملك، وهذا عكس الصيغ والأساليب التمويلية الربوية التي تقوم على الاستغلال.

-الخاصية الثانية :ارتباط انسياب التمويل بين أطراف العملية الاستثمارية بانتقال ملكيات وتدفق تيار من السلع ، وهذا الأسلوب يقلل من الطرق الربوية التي تحول الاقتصاد إلى اقتصاد رمزي ، بحيث كل عملية انتقال للملكية أو السلع أو الخدمات تتطلب انتقال وانسياب عشرات الدورات المالية والنقدية.

ويعني الاقتصاد الرمزي حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان، بينما يعني الاقتصاد الحقيقي حركة السلع والخدمات، ومع انتشار الأساليب الربوية لم يعد الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات والاقتصاد الرمزي للمال والائتمان مرتبطاً أحدهما بالآخر ارتباطاً عضوياً بوصف الاقتصاد الرمزي تعبيراً بالضرورة عن الاقتصاد الحقيقي ، وهذا يدل على أن تلك الاقتصاديات ترتبط فيها الأرباح في معظم الأحيان بتقليل وانتقال الأموال بغض النظر عن عمليات استثمارها، بينما يرتبط انتقال التمويل بعمليات الاستثمار ارتباطاً كبيراً في ظل نظام المشاركة ، وهذا يقلل من التكاليف المترتبة عن انتشار الاستثمار الرمزي بدلا من الاستثمار الحقيقي. و قد انتشر التمويل الإسلامي بدرجة جعلت منه بديلا للتمويل التقليدي، لكن الديون التي تهدف للربح في التمويل الإسلامي لا تنشأ إلا مقابل نشاط حقيقي، من سلع ومنافع وخدمات . و لما كانت الفائدة الربوية في جوهرها دين في الذمة دون مقابل حقيقي فإن استبدالها بعقود التمويل الإسلامية كالبيع الآجل والسلم ، يحقق هدفين هما:

-تحجيم المديونية ومنع نموها دون ضوابط .

-توجيه التمويل لتوليد القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي، وهذا ما يسمح بتحقيق عائد للتمويل من خلال القيمة المضافة التي أسهم في إيجادها.

وهذا ما يبين الفرق بين كفاءة التمويل الإسلامي الذي يستحق عوائد المشاركة ، لأنه يتم في إطار حركية اقتصادية حقيقية. بينما التمويل التقليدي لا يرتبط في معظم الأحيان بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، ولا توجد آلية تضمن الارتباط بينهما وهو ما يؤدي إلى تفاقم المديونية وتضخم فوائدها لتتجاوز القيمة المضافة التي ولدها أصل التمويل بأضعاف مضاعفة⁴⁹.

2) طرق قياس الكفاءة المصرفية

تعتمد طرق قياس الكفاءة المصرفية على أسلوبين أساسيين يتمثلان بالأساليب المعلمية والأساليب

اللامعلمية، حيث تسند الأساليب المعلمية في طرق القياس والتقدير على استخدام تقنيات التقدير بالاعتماد على

⁴⁹ صالح صالحي المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي :دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. 2006 ، ص204.

الدوال المشتقة من البيانات المنشورة الخاصة بالمؤسسة، وتركز هذه التقنية على تقدير معاملات المتغيرات المختلفة المرتبطة بكفاءة الاستخدام، ومن أشهر الأساليب والطرق المعلمية التي يستخدمها المحاسبون في قياس الكفاءة المصرفية النسب المالية التي تركز أساساً على تحليل البيانات والقوائم المالية بطرق مختلفة تشمل التحليل الراسي و التحليل الأفقي وتحليل النسب المالية لتحديد نتائج الاعمال هذا بالإضافة الى الطرق الكمية المعلمية الأخرى مثل طريقة الحد السميك وطريقة حد التكلفة العشوائية وطريقة التوزيع الحر.⁵⁰ ويشترط لتقدير الكفاءة باستخدام الطرق الكمية المعلمية تحديد ومعرفة شكل دالة الإنتاج مثل دالة كوب دوغلاس او الدوال اللوغاريتمية المتسامية، ومن ثم تقييم الكفاءة المتصلة بهذه الدوال بواسطة بارامترات او ما تسمى معلمات هذه الأساليب من اهم التطبيقات المتصلة بالاقتصاد القياسي.⁵¹

اما فيما يتعلق بالأساليب اللامعلمية فيتمثل أهمها بأسلوب تحليل مغلف البيانات الذي يعتمد على استخدام أساليب البرمجة الخطية لتحديد أفضل تشكيلة من المشاهدات لنسبة المخرجات الى المدخلات للوصول الى درجات للكفاءة في قياس المسافة بين

المشاهدات التي تقع على مغلف البيانات والمشاهدات الفعلية يعتبر أسلوب تحليل مغلف البيانات احد اهم المفاهيم الحديثة لقياس الكفاءة التي اعتمدت بشكل رئيسي على المفاهيم التي قدمها المفكر الاقتصادي فاريل ((Farrell)) عام 1957، حيث تم تقديم هذه الطريقة لأول مرة من قبل كل من كوبر و شارنيز و رهاوديز العلماء الذين قاموا بصياغته عام 1978 كـمقياس لكفاءة الكيانات "غير الهادفة للربح" المشاركة في البرامج العامة في الولايات المتحدة حيث تعتمد تقنية تحليل مغلف البيانات على المبدأ القائل بأنه يجب مقارنة أداء كل وحدة بالوحدة التي تحقق أفضل الممارسات (الوحدة المرجعية) و هي عبارة عن سلسلة متساوية من الوحدات (Decision – making unit) الافتراضية عالية الكفاءة، وفي هذه الطريقة يجب أن يكون أي انحراف عن حدود" أفضل الممارسات " مؤشراً على عدم الكفاءة التقنية "وقد اتفقت جميع التعريفات على أن هذا الأسلوب يعتبر طريقة لا معلمية تعتمد على استخدام أسلوب البرمجة الخطية لإيجاد الكفاءة النسبية التشكيلية من وحدات اتخاذ القرار التي تستخدم مجموعة متعددة من المدخلات والمخرجات و تقوم هذه الطريقة ببناء نسبة واحدة، وذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل مصرف ويتم مقارنة هذه النسبة مع المصارف الأخرى وتكون وحدات الكفاءة محصور ما بين الصفر بمعنى انعدام الكفاءة والواحد الصحيح بمعنى الكفاءة المثالية او التامة، وسبب تسمية هذا الأسلوب باسم التحليل التطويقي للبيانات يعود الى كون الوحدات الإدارية ذات

⁵⁰ بوخاري عبد الحميد، ساحة علي التحرر المالي وكفاءة الاداء المصرفي في الجزائر مجمع مداحلات المنتدى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية جامعة ورقلة الجزائر 2011 ص141-143.

⁵¹ السيد أشرف، قياس كفاءة البنوك الاسلامية في الدول العربية باستخدام اسلوب مغلف البيانات DEA، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية المجلد 4 العدد 1، عمان، الاردن .

الكفاءة تكون في المقدمة وتطوق او تغلف الوحدات الإدارية غير الكفؤة، وعليه يتم تحليل البيانات التي تغلفها الوحدات الكفؤة.⁵²

3) شروط استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA

ان تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة المصرفية يخضع لمجموعة من القيود التي يجب توافرها لضمان تحقيق قوة النموذج و التمييز بين الوحدات الكفؤة والوحدات الغير الكفؤة وتمثل هذه الشروط في التالي: تجانس نسبي لوحدات صنع القرار بمعنى ان تكون الوحدات موضع التقييم متماثلة من حيث المدخلات والمخرجات وتتشابه في غاياتها الأساسية وطبيعة نشاطها. ان تكون العلاقة بين المدخلات والمخرجات علاقة طردية، اذ انه من الناحية النظرية يجب ان تسهم المدخلات في زيادة حجم المخرجات والعكس صحيح. علاقة المدخلات بحجم العينة : اذ يجب ان يكون عدد المتغير اقل من عدد الوحدات المقيمة. ولنجاح استخدام هذه الطريقة يجب تحقق احدى القواعد التالية:

- يجب ان يكون حجم العينة لا يقل عن ضعف الى ثلاثة اضعاف مجموع المدخلات و المخرجات.⁵³

- يجب الا يفوق عدد الوحدات التي تحقق الكفاءة التامة (100%) عن ثلث العينة المدروسة، وهذه القاعدة تسمى بقاعدة الثلث للتأكد من جودة النتائج المتحصل عليها.⁵⁴

4) نموذج تحليل مغلف البيانات

إن نموذج تحليل مغلف البيانات كأحد اهم الطرق اللامعلمية لقياس الكفاءة المصرفية قد ظهر على يد كل من العلماء Charnes Cooper and Rhodes الذين قاموا بصياغته عام 1978، والذي يفترض ثبات العائد الى الحجم وقد نسب الى العلماء الذين قاموا بتطويره (CCR)، وبما ان هذا النموذج قام على افتراض ثبات العائد الى الحجم اصبح يسمى (CRS) contestant return scale وهو ما يعرف بمصطلح النموذج البسيط او النموذج الأصلي، من نماذج تحليل مغلف البيانات وقد تم تطوير هذا النموذج من قبل بانكر وشارنيز وكوبر في العام 1985 حيث تم افتراض تغير العائد الى الحجم (VRS) فاصبح يسمى أيضا بنموذج (BCC) وقد ظهرت أنواع أخرى لنماذج قياس الكفاءة مثل النماذج التجميعية ونماذج التباطؤ، إلا ان اشهر النماذج استخداما هي نماذج (CRS) و (CCR) او ما تعرف بنماذج عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة .

⁵² الزاوي علي، السريني إيمان أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية جامعة مصراتة مجلة دراسات الاقتصاد و الاعمال المجلد 6 العدد 1 ليبيا 2018 ص 21 .

⁵³ السعيد محمد وآخرون متطلبات تحسين الكفاءة النسبية للاقسام الاكاديمية بكلية التربية جامعة السلطان قابوس باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات جامعة السلطان قابوس سلطنة عمان ص 21 .

⁵⁴ منصور عبد الكريم قياس الكفاءة النسبية لمحدداتها للانظمة الصحية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA للبلدان المتوسطة و المرتفعة الدخل نمذجة قياسية اطروحة دكتوراه جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر 2014 ص 74 .

5) الصيغة الرياضية لتحليل مغلف البيانات

النموذج الرياضي لأسلوب تحليل مغلف البيانات يعتبر أسلوب تحليل مغلف البيانات أحد أهم الأساليب الالاعلمية التي تستخدم لقياس الكفاءة المصرفية , والذي يستند الى تقنيات البرمجة الخطية، حيث تستند طريقة احتساب الكفاءة الى النموذج الرياضي الأساسي لمغلف البيانات والذي يمكن توضيحه كالتالي :

يمكن حساب الكفاءة لـ n من البنوك والتي لها مدخل واحد ومخرج واحد وفق الصيغة الآتية:

$$\text{Efficiency} = \text{Output for Bank A} / \text{Input for Bank A}$$

المبحث الثالث : دراسات سابقة

حسب اطلاعنا على الدراسات السابقة باللغة العربية و الأجنبية تبين أن هناك العديد من الدراسات التي ناقشت صيغ التمويل الاسلامي و كفاءتها في تلبية الحاجات ة الانقراض من عجز المؤسسات و الافراد .

المطلب الأول :الدراسات المحلية (الجزائر)

تعددت الدراسات المحلية حول صيغ التمويل و كفاءتها في تمويل المؤسسات و الأفراد نذكر منها

1 دراسة عبلة لمسلم⁵⁵ : "الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية _دراسة مقارنة _"

بحسبنا يتكون من ثلاث فصول أساسية,شكل فيها الفصل الأول والثاني الإطار النظري والخاص بتحديد ماهية المشاركة وإبراز صيغ التمويل بالمشاركة المصرفية الإسلامية ودورها الاقتصادي.بينما الفصل الثالث جاء في إطار تطبيقي خاص بدراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة السودانية في تطبيق المشاركة المصرفية الإسلامية.

قسم الفصل الأول إلى ثلاث محاور يتناول المحور الاول المشاركة بين الاقتصاد الوضعي و الإسلامي. أما المحور الثاني فقد خصص للمشاركة كصيغة من صيغ التمويل,في حين ركز الثالث على التمييز بين التمويل بالمشاركة والتمويل التقليدي.

ضم الفصل الثاني أيضا ثلاث محاور خصص المحور الأول إلى دراسة معايير ومراحل التمويل في المصارف الإسلامية,أما الثاني فيخصص الصيغ العملية للمشاركة المصرفية الإسلامية.في حين يتعلق الثالث بدراسة الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية الإسلامية.

خصص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية,حيث قسم إلى محورين يتعلق المحور الأول بإبراز نتائج تجربة المشاركة في بعض المصارف الإسلامية,أما المحور الثاني فيتعلق بدراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والسودانية.

⁵⁵ عبلة لمسلم الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية_دراسة مقارنة_مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة قسنطينة 2005.

2 دراسة د. صالح صالح⁵⁶: "الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية".

لقد بينا في هذا المقال كفاءة التمويل الإسلامي المرتبطة بتنوع الصيغ وتعدد أساليب التمويل بصورة تساهم في تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف المؤسسات (أو أفراد) العجز، بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها.

كما أبرزنا كفاءة التمويل الإسلامي المتعلقة باحتواء الأزمات والتقلبات الدورية، وكفاءته المتعلقة بتكامل أشكاله وصيغته وأساليبه، ثم قيمنا الكفاءة التطبيقية المتوقعة لصيغ وأساليب التمويل الإسلامي.

3 دراسة صالح صالح⁵⁷ "الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار و أساليب التمويل الإسلامي"

لقد بيننا كفاءة التمويل الإسلامي المرتبطة بتنوع الصيغ الإستثمارية وتعدد أساليب التمويل التي ساهم في تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف المؤسسات أو الأفراد، بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها. وأبرزنا كفاءة التمويل الإسلامي المتعلقة باحتواء الأزمات الاقتصادية وبتوزيع المخاطرة، وتجنب بيع الديون والمخازفات، وإلغاء التعاملات الربوية وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، وكفاءته المتعلقة بتكامل أشكاله وصيغته وأساليبه. ثم قيمنا الكفاءة المتوقعة لصيغ وأساليب التمويل الإسلامي ثم تعرضنا لتطور الصناعة المالية الإسلامية وآفاقها التطبيقية في الاقتصاديات المغاربية وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمقترحات من خلال تحليلنا للكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامية فقد خلصنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- 1- تميز التمويل الإسلامي بكفاءته العالية المتعلقة بتعدد صيغة وتنوعه أساليبه بالمقارنة مع محدودية التمويل التقليدي وتلبيته للاحتياجات التمويلية بصورة تتناسب مع طبيعة الأنشطة الاقتصادية ومجالاتها القطاعية.
- 2- ارتباط صيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامية بخصائص ومبادئ أساسية تجعلها مرتبطة بالحركة الاقتصادية التي تنمي الاقتصاد الحقيقي عكس المالية التقليدية التي يزداد انفصال منتجتها على النشاط الحقيقي.
- 3- خصوصية المالية الإسلامية المتعلقة بقدرتها الإحتوائية للأزمات الاقتصادية في إطار تكاملها مع المنظومة المؤسسية للاقتصاد الإسلامي التي تساهم في التمويل والتقليل من الأزمات وهي مؤسسة الزكاة التضامنية ومؤسسة الأوقاف الخيرية ومؤسسة التامين التكافلية.
- 4- تميز صيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامية بإحفاظ تكاليفها على مستوى المؤسسة الاقتصادية وهي الأكثر ملائمة للمشروعات الصغيرة والمصغرة، والعائلية وتعد أفضل بديل تمويلي لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

⁵⁶ د. صالح صالح، عبد الحليم غربي، الملتقى العلمي الدولي حول عنوان المداخلة كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات و التقلبات الدورية. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف الجزائر .

⁵⁷ د. صالح صالح، الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامية مدخل مقارنة مع آليات التمويل التقليدية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف 1. الجزائر

5_تعد بلدان المغرب العربي من المناطق المتأخرة في تطبيق المالية الإسلامية بمؤسساتها وتشريعاتها ومعاهدها ومراكزها البحثية والاستفادة من منتجاتها وبالتالي لاحظنا محدوديتها الإستقطابية لموارد وأصول الصيرفة الإسلامية، الأمر الذي قلل من تنافسيتها وجاذبيتها على المستوى العالمي و الاقليمي.

4 دراسة إبتسام ساعد⁵⁸ "دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي"

تعتبر الكفاءة التمويلية عن تحقيق التخصيص الكفؤ للموارد المالية بما يتضمن توجيه تلك الموارد الى المجالات الأكثر ربحية، ولكي يتحقق التخصيص الكفء للموارد المالية المتاحة يجب تعيين استخداماتها الفعلية من بين استخداماتها الممكنة، فكفاءة التمويل تعكس الإدارة الجيدة لزيادة الربحية و الانتاجية و توجيه السيولة و رأس المال و بأقل تكاليف ممكنة، وبذلك تبرز أهمية هذا المصطلح في المؤسسة المصرفية و أهمية تحقيقه في الأنظمة المصرفية الحديثة التي تعتمد في أداء وظيفتها بشكل أساسي على معدلات الفائدة

في هذا الاطار حاولت هذه الدراسة الوقوف على خصائص و ركائز آليات التمويل الاسلامي، بتحليل دورها في تنظيم العلاقة بين وحدات الفائض و وحدات العجز المالي، وذلك بهدف ابراز حجم التحدي الذي يمثله إدخال هذا النوع من الانشطة المالية المختلف نمجا و ممارسة عن النظام البنكي التقليدي، و للوصول الى هذا الهدف أسهمت الدراسة في تحليل الجوانب النظرية كالكفاءة التمويلية في المؤسسة المصرفية، وطبيعة المعاملات المالية الإسلامية و أهم القواعد الفقهية الإسلامية التي تقوم عليها و كذلك مداخل و مؤسسات التمويل الاسلامي المستخدمة من طرف المصارف التقليدية، كما حللت الدراسة التطبيقية واقع آليات التمويل الاسلامي في النظام المصرفي الماليزي كونه النموذج المتطور الذي يجمع بين العمل بالنظام التقليدي و النظام المصرفي الاسلامي.

و قد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، أهمها أن صيغ التمويل الاسلامية تعد البديل المناسب للتمويل الربوي في النشاط المصرفي، إذا اعتمدت على صيغ المشاركات أكثر من صيغ المداينات فاعتماد القطاع المصرفي الاسلامي على فلسفة المشاركة في الربح و الخسارة سيمنحه تفوقا في إدارة الموارد المالية و في ارتفاع معدل العائد على الاستثمارات فيها. وبالتالي قدرة أكبر على تحقيق الكفاءة التمويلية المطلوبة، كما بينت الدراسة القياسية في عينة من البنوك الماليزية أن البنوك التقليدية مجتمعة أكثر كفاءة من البنوك الاسلامية من حيث التكلفة و الاريح و هذا راجع الى حجم أصول المصارف التقليدية التي تستحوذ على قرابة 70 في المئة من النظام المصرفي الماليزي في حين أن البنوك الاسلامية عموما هي الأكثر كفاءة من حيث التقنية و التكلفة و كفاءة التخصيص من البنوك التقليدية رغم تركيزها الكبير على صيغ المداينات في التمويل .

⁵⁸ إبتسام ساعد دور آليات التمويل الاسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي_التجربة الماليزية نموذجا_اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

علوم اقتصادية تخصص نقود و تمويل جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية 2016

دراسة 5 فنزي فاطمة الزهراء و آخرون⁵⁹: "كفاءة البنوك الاسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري ."

تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على واقع التمويل الاسلامي في الجزائر و خاصة الصيرفة الاسلامية و التي تعاني من صعوبة من الانتشار في الساحة المالية الجزائرية .رغم مراهنة الحكومة عليها في السنوات الاخيرة لامتنعاص الاموال المتداولة خارج النظام المصرفي و توفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية و ذلك من خلال تقييم مدى كفاءة البنوك الاسلامية في تمويل الاقتصاد بإسقاط الدراسة على بنك السلام الذي ينشط في الجزائر منذ 2008 و توصلنا من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج كان ابرزها :أنه رغم ضالة مساهمة بنك السلام الجزائري في تمويل الاقتصاد الا انها تبقى متميزة و لها آفاق واعدة خاصة في ظل الوعي المتزايد بأهمية التمويل الاسلامي في الاوسط الجزائرية سواء السياسية او الشعبية ليس فقط لاعتبارات شرعية و انما اقتصادية ايضا.

المطلب الثاني : الدراسات سابقة لبعض الدول الاسلامية

تعدد الدراسات الدولية في الدول الاسلامية كفاءة حول البنوك الاسلامية و صيغ التمويل الخاصة بها نذكر

منها

دراسة 1 أسماء الخضر عبد الله الخضر⁶⁰: كفاءة استخدام المراجعة و المشاركة في التمويل المصرفي

المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تسعى لتحقيق التنمية الشاملة والتي تتمثل في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تعدد صيغ التمويل المصرفي الاسلامي,يمكن التعرف علي مشكلة البحث من خلال الإجابة علي التساؤلات التالية.هل يمكن اعتبار صيغتا المشاركة والمراجعة هما الصيغ ذات الوزن النسبي الكبير عند التطبيق؟ وما هي المخاطر التي يتعرض لها البنك والعميل من جراء تطبيق كل صيغة تمويليه؟ وهل تحقق الصيغتان أهداف الممول والعميل وأهداف المجتمع.الهدف من الدراسة هو إظهار الدور الكبير والفعال لصيغتا المشاركة والمراجعة في التمويل المصرفي الاسلامي وإظهار دورهم الكبير في تمويل المشاريع المنتجة مما يعود بالنفع علي الفرد والمجتمع المسلم,كما هدفت الي اثبات أن المصرف لا يتعرض الى مخاطر من جراء تطبيق هذه الصيغ التطبيق الصحيح. وقد قامت الدراسة علي الفرضيات التالية:

1 تعتبر صيغتا المراجعة والمشاركة ذات وزن نسبي كبير في التمويل المصرفي مقارنة بالصيغ الاخرى وقد أثبتت كفاءة وفعالية عالية.

2 توفر هذه الصيغ احتياجات النشاط التجاري من السلع والخدمات مما يعود بالنفع علي الفرد والمجتمع المسلم والاقتصاد ككل بشرط تطبيقها التطبيق الصحيح وفقا للضوابط الشرعية والقواعد المحاسبية.

⁵⁹ فنزي فاطمة الزهراء و آخرون . كفاءة البنوك الاسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري دراسة حالة بنك السلام جامعة العربي بن مهيدي الجزائر . 2010 .

⁶⁰ أسماء الخضر عبد الله الخضر المولي البشير. كفاءة استخدام المراجعة و المشاركة في التمويل المصرفي دراسة حالة بنك السوداني الفرنسي (2004-2000) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التكاليف و المحاسبة الادارية

3 يعد التمويل بصيغتنا المشاركة والمراجعة أقل مخاطرة وأكثر ربحية للمصارف من صيغ التمويل الأخرى حيث أن البنك والعميل

لا يتعرضان الى مخاطر من جراء تطبيق هذه الصيغ.

4. يتطلب استخدام صيغتنا المراجعة والمشاركة تقديم ضمانات من العميل مما يبعد أصحاب المشروعات الصغيرة من الحصول علي التمويل.

اشتملت الدراسة علي ثلاثة فصول بالإضافة الى مقدمة احتوت علي الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة ، تناول الفصل الأول المصارف الإسلامية من حيث النشأة والهدف والخصائص والموارد و الاستخدامات، أما الفصل الثاني فقد تناول الإطار النظري للمراجعة والمشاركة والثالث تناول الدراسة الميدانية ، وخاتمة اشتملت علي النتائج والتوصيات. خرجت الدراسة بالعديد من النتائج أبرزها ما يلي :

1. تحقق صيغتنا المراجعة والمشاركة أهداف العميل فهي تضمن توفير السلع ورأس المال.

2. تحقق صيغتنا المشاركة والمراجعة أهداف التنمية الاقتصادية.

3. صيغة المشاركة تعتبر أكثر الصيغ ربحية ومخاطرة علي السواء.

في ضوء نتائج الدراسة قدمت توصيات أهمها:

1. زيادة نسبة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأنها تضمن دخل للأسر الفقيرة.

2. يجب على المصرف تفضيل صيغة المشاركة في التمويل المصرفي لأنها تضمن تنفيذ المشروع لمشاركة ومتابعة الطرفين .

دراسة 2 أحمد عبد المجيد و آخرون⁶¹ "التمويل بصيغتي المشاركة و المراجعة و دورهما في تقليل المخاطر المصرفية"

تناول هذا البحث صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل المخاطر المصرفية، وتمثلت مشكلة البحث في عدم كفاءة استخدام هذه الصيغ كأداة في تحليل المخاطر المصرفية.

هدف البحث إلى توضيح المفاهيم العامة لصيغ التمويل المشاركة والمراجعة وتوضيح أثر المشاركة والمراجعة على المخاطر المصرفية وتقديم رؤية علمية أو مقترح يساهم في تقليل المخاطر المصرفية وتحقيق أهداف البحث ثم يوضح الفرضيات التالية:

اتبع الباحثون المنهج الاستنباطي بوضع الفرضيات وصياغة مشكلة البحث، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات، والمنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع بالإضافة للمنهج التحليلي في الجانب الميداني.

خلص البحث إلى عدة نتائج أهمها:

صيغة المراجعة أقل الصيغ تعقيداً عن السداد وأقلها مخاطرة وأكثرها ربحية من بقية صيغ التمويل المختلفة، استخدام صيغ المشاركة يقلل من المخاطر المصرفية ويحقق تنوع مصادر الأموال وابتكار أدوات تمويلية جديدة، اتبع المصرف إجراءات وسياسات واضحة عند تنفيذ عقود صيغ التمويل الإسلامي. وعلى ضوء النتائج تم وضع التوصيات أهمها: ضرورة وجود عقود ونماذج

⁶¹ أحمد عبد المجيد محمد عبد المجيد و آخرون التمويل بصيغتي المراجعة و المشاركة و دورهما في تقليل المخاطر المصرفية دراسة حالة بنك

السودان بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة و التمويل

منضبطة شرعاً لعمليات المراجعة، ضرورة التزام المصرف بتطوير وتحريم الأطر الرقابية والإشرافية لعمليات المشاركة وضرورة وجود متابعة مستمرة لأي معايير تصدرها المحاسبة والمراجعة المؤسسات المالية والإسلامية

DONSYAH YUDISTIRA⁶² "Efficiency In Islamic Banking An Empirical Analysis of Eighteen Banks "

في هذه الورقة ، يتم حساب مقاييس الكفاءة الفنية ، والتقنية البحتة ، ومقياس الكفاءة من خلال استخدام التقنية غير المعلمية وتحليل غلاف البيانات. تظهر عدة استنتاجات. أولاً ، تشير نتائج الكفاءة الإجمالية إلى أن عدم الكفاءة عبر 18 مصرفاً إسلامياً ضئيل بنسبة تزيد قليلاً عن 10 في المائة ، وهي نسبة منخفضة للغاية مقارنة بالعديد من البنوك التقليدية. وبالمثل ، عانت البنوك الإسلامية في العينة من الأزمة العالمية في 1998-1999 ، لكن أداؤها جيد للغاية بعد الفترات الصعبة. وهذا من شأنه أن يشير إلى أن الاعتماد المتبادل بين البنوك الإسلامية على النظام المالي الآخر أمر مهم ويجب على أي جهة تنظيمية ، لا سيما التي يعمل فيها البنك ، أن تأخذ في الاعتبار الصيرفة الإسلامية في البحث عن الاستقرار المالي العالمي. ثانيًا ، تشير النتائج أيضًا إلى وجود حالات عدم استقرار في الحجم بالنسبة للبنوك الإسلامية الصغيرة إلى المتوسطة مما يشير إلى ضرورة تشجيع عمليات الاندماج والاستحواذ. وبدعم من الأساليب غير المعيارية وتحليل الانحدار ، تعد البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط أقل كفاءة من نظيراتها خارج المنطقة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن القوة السوقية الشائعة في الشرق الأوسط لا تؤثر بشكل كبير على الكفاءة والسبب هو أن البنوك الإسلامية من خارج منطقة الشرق الأوسط جديدة نسبيًا وتحظى بدعم كبير من قبل المنظمين. علاوة على ذلك فإن البنوك الإسلامية المدرجة في البورصة أقل كفاءة من نظيراتها غير المدرجة.

ABDELILAH ELATTAR⁶³ L'impact des accorde de balle sur les banques islamiques

بعد كل أزمة يتم إجراء إصلاحات لمنع حدوث حلقة جديدة من الأزمات المالية. في هذا السياق هدفنا في هذه الدراسة هو فحص ومقارنة سلوك البنوك الإسلامية والتقليدية في آن واحد فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال في ظروف تنافسية مختلفة استخدمنا بيانات من 12 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا تتميز بتعايش البنوك الإسلامية والتقليدية. خلصنا إلى أن نسبة التمويل لها تأثير كبير على سلوك 70 مصرفاً تقليدياً و 47 مصرفاً إسلامياً. ومع ذلك ، فإن الظروف التنافسية ليس لها تأثير كبير على العلاقة بين نسبة الأصول المرجحة وسلوك البنوك الإسلامية ، مما يعني أن هذا النوع من البنوك يطبق نماذج نظرية تقوم على تحريم الفائدة .

⁶² DONSYAH YUDISTIRA "Efficiency In Islamic Banking An Empirical Analysis of Eighteen Banks "

ABDELILAH ELATTAR L'impact des accorde de balle sur les banques islamiques ⁶³

HASAN ZUBAIR⁶⁴ Islamic norms the excel formula and home financing models

تضيف هذه الورقة إلى سلسلة الكتابات حول التمويل العقاري الإسلامي التي قدمها ونشرها المؤلف منذ فبراير 2010 وتوضح بعض المعايير التي يجب على البنوك الإسلامية مراعاتها في التمويل العقاري وتوضح أن النموذج التقليدي القائم على صيغة Excel لا يفي بالمعايير المذكورة. يمكن التأكيد على أن مسألة مراعاة هذه المعايير في الإسلام تثار قبل اختيار الصيغة وليس بعدها. قد تتبع متطلبات فقهية إضافية لاحقاً فقط. أليس من الغريب إذن أن العديد من البنوك الإسلامية تستخدم الصيغة لتحديد أقساط الأقساط الدورية في برامج التمويل العقاري الخاصة بهم؟ وجدت الورقة على سبيل المثال أن نموذج التمويل العقاري الإسلامي الرائج بالمشاركة والمتناقصة (MMP) غير متوافق مع المعايير المذكورة. يقدم نموذجاً جديداً - طريقة توازن المتناقصة (ZDBM) - ويجادل بأن البديل ليس فقط ملاحظاً ولكنه متفوق على نموذج MMP في بعض المعايير الأخرى أيضاً.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة

أشارت الدراسات السابقة إلى الكفاءة المالية لصيغ التمويل الإسلامي وكفاءتها في تحقيق التخصص الكفاء للموارد المالية بما يتضمن توجيه تلك الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية و لتحقيق ذلك يجب تعيين الاستخدامات الفعلية من بين الاستخدامات الممكنة. بحث تكمن أوجه التشابه بين الدراسات في أنها اتفقت على أن صيغ التمويل تحقق الكفاءة بشرط تنوع و تعدد أساليب صيغ التمويل يخفف من حدة الازمة المالية، تطور و خلق صناعة مالية جديدة أكثر ربحية و خالية المخاطر. إلا ان اختلفت احدى هذه الدراسات فقامت بقياس الكفاءة الفنية و التقنية ل 18 مصرف اسلامي دولي و أشارت نتائجها أيضاً إلى وجود حالات عدم استقرار في الحجم بالنسبة للبنوك الإسلامية الصغيرة إلى المتوسطة مما يشير إلى ضرورة تشجيع عمليات الاندماج والاستحواذ. و أن تعد البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط أقل كفاءة من نظيراتها خارج المنطقة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن القوة السوقية الشائعة في الشرق الأوسط لا تؤثر بشكل كبير على الكفاءة والسبب هو أن البنوك الإسلامية من خارج منطقة الشرق الأوسط جديدة نسبياً وتحظى بدعم كبير من قبل المنظمين. علاوة على ذلك فإن البنوك الإسلامية المدرجة في البورصة أقل كفاءة من نظيراتها غير المدرجة.

خلاصة الفصل

يهدف هذا الفصل الى بيان جوهر آليات التمويل الإسلامي و صورها و أهم استعمالاتها كصيغ للتمويل المعاصرة من قبل المصارف الاسلامية, الى جانب الدور الأساسي الاستراتيجي الذي تلعبه الأساليب التمويلية التي تلبي احتياجات تمويلية متنوعة و توفر أفق واسعة لتشغيل الأموال و بمعدلات مخاطرة منخفضة و مختلفة حسب صيغة التمويل المناسبة.

و بالتالي فاعتماد المصارف الاسلامية على أساليب التمويل الشرعية المتمثلة في صيغ التمويل القائمة على الملكية و صيغ التمويل على المديونية تجسد طابعها الإسلامي و تزيد من نسبة المتعاملين معها و هذا في حد ذاته يعتبر موردا هاما يرفع من نسبة نشاط المالي للبنك و يزيد من الكفاءة المالية للبنك الإسلامي .

الفصل الثاني

دراسة كفاءة صيغ التمويل الإسلامي

لمصرف السلام

تمهيد

من خلال الدراسة السابقة توصلنا إلى أن تطبيق صيغ التمويل في المصارف الإسلامية تلعب دورا هاما بالنسبة لمختلف المتعاملين بها , سواء محليا أو دوليا حيث نحاول ضمن هذا الفصل إبراز هذا الدور من ناحية التطبيق العملي في المصارف الإسلامية وعليه نقوم بدراسة التجربة الجزائرية في تطبيق هذه الصيغ المصرفية الإسلامية، مبرزين من خلال هذه الدراسة التوثيقية واعتمادا على البيانات المالية المستمدة من وثائق مصرف السلام الجزائري (فرع ورقلة) الدور الذي اكتسبته الصيغ الإسلامية عند تطبيقها في المصارف الإسلامية. وعليه نتعرض ضمن هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول : صيغ التمويل الإسلامي في مصرف السلام

المبحث الثاني : دراسة كفاءة صيغ التمويل باستخدام نموذج CRS

المبحث الثالث : دراسة كفاءة صيغ التمويل باستخدام نموذج VRS

المبحث الاول : صيغ التمويل الإسلامي في مصرف السلام

سنحاول فيما يلي تقديم المؤسسة محل الدراسة و المتمثلة في مصرف السلام الجزائري من خلال التعريفه نشأته و هيكله التنظيمي و صولا الى مصلحة التربص بتقديمها و مهامها و ابراز أهدافها

المطلب الاول : تقديم مصرف السلام

مصرف السلام-الجزائر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الاسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي, تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري, يعتبر ثاني بنك اسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري الذي يمارس نشاطه منذ 1990 و قد بدأ مصرف السلام الجزائر مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مبتكرة تاريخ 20 أكتوبر 2008 و يضم اليوم 18 فرعا موزعة عبر ولايات مختلفة من الوطن.

مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر, من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتماشى مع المبادئ و القيم الاصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغيت تلبية حاجيات السوق, المتعاملين و المستثمرين و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة او الاقتصاد .

مجلس الإدارة

يعمل مجلس الإدارة على تحديد التوجيهات الاستراتيجية للمصرف بكل مهنية و احترافية من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه المسطرة, وتتمثل مهمة المجلس الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة و الادارة الفعالة لشؤون المصرف حفاظا على مصلحة المساهمين, ولهذا الغرض عقد مجلس الادارة أربع اجتماعات حضورية خلال سنة 2019 و ثلاث اجتماعات بالتمرير من أجل ضبط عملية رفع رأسمال المصرف. وكان مجلس الادارة قد اعتمد مجموعة من الوثائق و انظمة التي تضبط نشاط المصرف منها :

النظام الداخلي لمجلس الادارة: اعتمد بتاريخ 15 أكتوبر 2015

ميثاق عضو مجلس الادارة: اعتمد بتاريخ 15 أكتوبر 2015

ميثاق الصلاحيات: اعتمد بتاريخ 15 أكتوبر 2015

استراتيجية المصرف 2019-2021: اعتمدت بتاريخ 13 ديسمبر 2018

السياسة الائتمانية: اعتمدت بتاريخ 09 ديسمبر 2017

سياسة مخاطر السيولة: اعتمدت بتاريخ 18 سبتمبر 2017

سياسة المخاطر التشغيلية: اعتمدت بتاريخ 18 سبتمبر 2017

سياسة مخاطر الامتثال :اعتمدت بتاريخ 09 ديسمبر 2015

لجان مجلس الإدارة: قام مجلس الادارة بتشكيل لجنتين الاولى لجنة التدقيق والثانية لجنة التمويلات وفق ما يلي :

لجنة التدقيق:عين مجلس الادارة السيد محمد خميس الحوسني رئيسا للجنة التدقيق والسيد إيهاب عثمان عضوا

للجنة التدقيق وتضطلع اللجنة بمجموعة من المهام منها :

- التوجيه و الاشراف على نشاط الرقابة و التدقيق في المصرف.
- دراسة خطة التدقيق الداخلي و اعتمادها.
- فحص نشاط ونتائج نظام الرقابة الداخلي.
- اعتماد التقارير السنوية المتعلقة بالرقابة الداخلية .
- التأكد من شمولية التدقيق الداخلي و الخارجي.
- مراجعة و متابعة الملاحظات الواردة في التقارير الصادرة عن اللجنة المصرفية و مندوبي الحسابات.
- التأكد من مدى التزام المصرف بتعليمات بنك الجزائر و القوانين السارية في كل المجالات (المخصصات و المعايير المحاسبية).

1)مصرف السلام فرع ورقلة

فتتح فرع ورقلة في مارس 2018 بحي الشرفة وسط مدينة ورقلة ويعتبر ثامن فرع لمصرف السلام على المستوى الوطني وأول فرع في منطقة الجنوب. ويعتبر فرع ورقلة من الفروع المختلطة من ناحية المنتجات والمتعاملين فهو يستهدف المتعاملين الأفراد والشركات على حد سواء.تتكون هيكلته من ثلاثة مصالح:

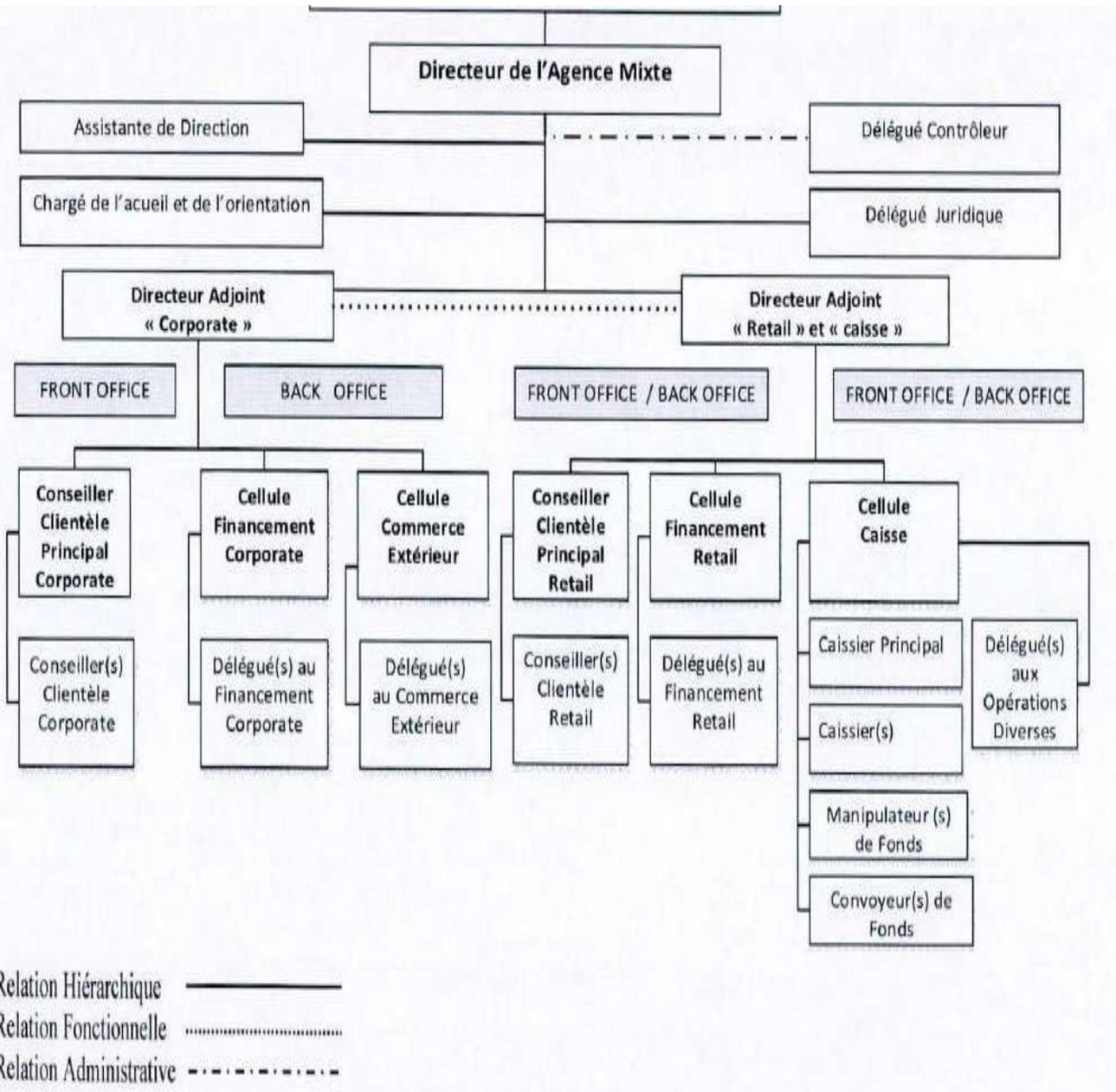
مصلحة الصندوق (بالطبق الأرضي) : وهي التي تتكفل بعمليات العملاء على الحسابات من سحب ودفع وتحويل...الخ

مصلحة مستشاري الزبائن : تتكفل باستقبال العملاء وعرض المنتجات وفتح الحسابات وكذا استقبال ملفات التمويل.

خلية التمويلات : وهي التي تتكفل بتعبئة ومتابعة التمويلات وتسيير ملفات التمويل وقبض الضمانات وإعداد العقود.

ويرأس الفرع مدير الفرع الذي يعتبر ممثل المصرف داخل الفرع وخارجه كما ينوب عنه في مختلف الإدارات والمؤسسات المالية الزميلة.ويشارك الفرع أيضا باسم المصرف في عدة تظاهرات ومعارض محلية و جهوية كما نشط في عدة ملتقيات ذات طابع بيداغوجي او على مستوى المتعاملين الاقتصاديين.

الشكل (1) الهيكل التنظيمي لصرف السلام فرع ورقلة



المطلب الثاني: شروط تطبيق صيغ التمويل في مصرف السلام

1) صيغة المرابحة المصرفية : هي عملية شراء المصرف لعقار أو سلعة منقولة بمواصفات محددة بناء على طلب و وعد المتعامل ثم إعادة بيعها إليه مرابحة بعد تملكها وقبضها بضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.

فالعلمية مكونة من وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مرابحة ، ومن ثم فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن المصرف لا يعرض أن يبيع شيئا ولكنه يتلقى أمرا بالشراء وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الأمر ليرى إذا كان مطابقا لما وصف أم لا، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن لأن المصرف قد قبض البضاعة التي اشتراها فانتقل إليه الضمان.

1_1) الشروط الشرعية لأطراف العملية ومراحلها: تتكون عملية التمويل بالمرابحة للواعد بالشراء من ثلاثة

أطراف البائع لسلعة المرابحة، المشتري لها والمصرف. وتتم عملية التمويل بالمرابحة عبر المراحل الأساسية التالية:

_مرحلة دراسة طلب التمويل :

_التأكد من سبب موضوع التمويل مع صيغة التمويل بالمرابحة.

-التأكد من شرعية موضوع التمويل، ويكون عليها في حال الاشتباه عرض الموضوع على المراقب الشرعي للمصرف.

-التأكد من أن المتعامل ليس هو البائع الأصلي أو إمكانية تواطئهما، حيث يجب مراعاة في هذا الشأن القواعد الآتية:

يجب أن يتأكد المصرف بأن البائع الأصلي للسلعة طرف ثالث غير العميل أو وكيله، حيث إنه لا يصح أن يكون العميل الأمر بالشراء هو نفسه أو وكيله المالك الأصلي للسلعة، أو أن تكون الجهة البائعة للسلعة مملوكة للعميل، فإن تحقق ذلك امتنع تنفيذ العملية.

يجوز للمصرف شراء السلعة ممن بينهم وبين الأمر للشراء قرابة نسب أو علاقة زوجية ثم بيعها إليه مرابحة بالأجل، ما لم يكن ذلك حيلة لبيع العينة، ويتحرى في ذلك من خلال:

التأكد من الحاجة الفعلية للمتعامل في اقتناء (العقار/السلعة/البضاعة) .

التأكد من تناسب هذا (العقار/السلعة/البضاعة) مع الحاجة الفعلية لهذا الأخير . (من حيث نوعه وموقعه، النشاط التجاري للمتعامل، حاجياته الشخصية مثلا).

التحرى حول قيمة (العقار/السلعة/البضاعة) ومدى تناسب الثمن المعروض من قبل البائع معها.

غير أنه يفضل اجتناب مثل هذا التمويل بناء على توصيات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

_مرحلة الوعد بالشراء: يجب مراعاة القواعد الآتية :

التأكد من أن الفاتورة الأولية صدرت باسم المصرف، غير أن ذلك لا يعني عدم جواز تقديم العميل فواتير أولية أو

عروض بأسعار السلعة موجهة باسمه الخاص أو خالية من التوجيه، حيث تعتبر في هذه الحالة إرشادية وليس لها

صفة الإيجاب. وعليه فإنه من الأفضل أن تكون الفاتورة الأولية أو عروض الأسعار باسم المصرف لتعتبر إيجابا من

البائع يظل قائماً إلى انتهاء المدة المحددة فيه، فإذا صدر جواب بالقبول من المصرف انعقد البيع تلقائياً بينه وبين البائع.

إذا صدر من العميل جواب بالقبول على إيجاب البائع الموجه إليه خاصة أو الخالي من أي توجيه، ففي هذه الحالة لا يجوز للمصرف إجراء عملية المراجعة للأمر بالشراء.

يجب إلغاء أي ارتباط عقدي سابق، بين العميل الأمر بالشراء والبائع الأصلي إن وجد، ويشترط أن تكون هذه الإقالة من الطرفين حقيقية وليست صورية.

لا يجوز تحويل العقد المبرم بين العميل والمورد إلى المصرف.

التأكد من التواريخ والآجال والشروط المحددة في الفاتورة الأولية بما يحقق إمكانية اقتران قبول المصرف بالإيجاب الصادر عن المورد وإلا وعد الإيجاب ساقطاً، واحتاج المصرف إلى تجديده.

التأكد من أن الفواتير المقدمة أولية وليست نهائية.

التأكد من مضمون الفواتير الأولية ومطابقتها موضوع طلب التمويل الموافق عليه والمرخص به في رخصة التمويل. تعبئة الوعد بالشراء بكافة البيانات المطلوبة فيه.

يجوز للمصرف والعميل الأمر بالشراء بعد الوعد وقبل إبرام المراجعة الاتفاق على تعديل بنود الوعد عما كانت عليه سابقاً، سواء بالنسبة للأجل أم الربح أم غيرهما ولا يجوز إلا بموافقة الواعد بالشراء .

مرحلة التملك: وتخضع عملية التملك للقواعد والأحكام الشرعية الآتية:

يحرم على المصرف أن يبيع سلعة بالمراجعة قبل تملكه لها. فلا يصح توقيع عقد المراجعة مع العميل قبل التعاقد مع البائع الأول لشراء السلعة موضوع المراجعة، وقبضها حقيقة أو حكماً بالتمكين أو تسليم المستندات المخولة بالقبض. كما يعتبر بيع المراجعة غير صحيح إذا كان عقد الشراء الأول باطلاً لا يفيد ملكاً تاماً للمصرف.

يجوز أن يتم تعاقد المصرف مع البائع عن طريق لقاء الطرفين وإبرام عقد البيع مباشرة بعد مناقشة تفاصيله، كما يجوز أن يتم ذلك عن طريق إشعارين بإيجاب وقبول متبادلين بالكتابة أو المراسلة بأي شكل من أشكال الاتصال الحديثة المتعارف عليها بضوابطها المعروفة.

الأصل أن يشتري المصرف السلعة بنفسه مباشرة من البائع، ويجوز له تنفيذ ذلك عن طريق وكيل غير الأمر بالشراء، ولا يلجأ لتوكيل العميل (الأمر بالشراء) إلا عند الحاجة الملحة وبعد مراجعة الهيئة الشرعية. ولا يتولى في هذه الحال الوكيل البيع لنفسه، بل يبيعه المصرف بعد تملكه العين.

يجب اتخاذ الإجراءات التي يتأكد المصرف فيها من توافر شروط محددة في حالة توكيل العميل بشراء السلعة، ومنها: أن يباشر المصرف دفع الثمن للبائع بنفسه وعدم إيداع ثمن السلعة في حساب العميل الوكيل.

أن يحصل من البائع على وثائق للتأكد من حقيقة البيع.

يجب الفصل بين الضمانين: ضمان المصرف، وضمنان العميل الوكيل عن المصرف في شراء السلعة لصالحه، وذلك بتخلل مدة بين تنفيذ الوكالة وإبرام عقد المراجعة للأمر بالشراء من خلال الإشعار من العميل بتنفيذ الوكالة

والشراء، ثم الإشعار من المصرف بالبيع.

الأصل أن تكون الوثائق والعقود والمستندات الصادرة عند إبرام عقد شراء السلعة باسم المصرف وليس العميل، حتى لو كان هذا الأخير وكيلا عنها.

يجوز أن يتفق الطرفان عند توكيل المصرف غيره في شراء السلعة أن تكون الوكالة غير معلنة، فيتصرف الوكيل كأصيل أمام الأطراف الأخرى، ويتولى الشراء مباشرة باسمه ولكن لصالح المصرف (الموكل) غير أن إفصاح الوكيل بصفته الحقيقية أولى.

يجب التحقق من قبض المصرف للسلعة قبضاً حقيقياً أو حكماً قبل بيعها لعميله بالمراجحة.

الغرض من اشتراط قبض السلعة هو تحميل المصرف تبعه هلاكها، وذلك يعني أن تخرج السلعة من ذمة البائع وتدخل في ذمة المصرف. ويجب أن تتضح نقطة الفصل التي ينتقل فيها ضمان السلعة من المصرف إلى العميل المشتري وذلك من خلال مراحل انتقال السلعة من طرف لآخر.

إن كيفية قبض الأشياء تختلف بحسب حالها واختلاف الأعراف فيما يكون قبضاً لها، فكما يكون القبض حسياً في حالة الأخذ باليد أو النقل أو التحويل إلى حوزة القابض أو وكيله يتحقق أيضاً اعتباراً وحكماً بالتخلية مع التمكين من التصرف ولو لم يوجد القبض حسياً. فقبض العقار يكون بالتخلية وتمكين اليد من التصرف، فإن لم يتمكن المشتري من المبيع فلا تعتبر التخلية قبضاً أما المنقول فقبضه بحسب طبيعته.

يعتبر قبضاً حكماً تسلم المصرف أو وكيله لمستندات الشحن عند شراء البضائع في المراجحة الخارجية، وكذلك تسلمه لشهادات التخزين التي تعين البضاعة من المخازن التي تدار بطرق مناسبة موثوق بها.

الأصل أن يتسلم المصرف السلعة بنفسه من مخازن البائع أو من المكان المحدد في شروط التسليم، وتنتقل مسؤولية ضمان المبيع إلى المصرف بتحقيق حيازته للسلعة، ويجوز للمصرف توكيل غيره للقيام بذلك نيابة عنه.

التأمين على سلعة المراجحة مسؤولية المصرف في مرحلة التملك، ويقوم بهذا الإجراء على حسابه باعتباره مالكا للسلعة ويتحمل المخاطر المترتبة على ذلك، ويكون التعويض من حقه وحده وليس للعميل حق فيه إن حدث موجب التعويض قبل انتقال الملكية إلى العميل. ويحق للمصرف أن يضيف المصروفات بعد ذلك إلى تكلفة المبيع، وبالتالي إلى ثمن بيع المراجحة.

يجوز التوكيل بتنفيذ إجراءات التأمين على السلعة في مرحلة تملك المصرف للسلعة، ولكن يجب أن يتحمل هو تكاليفها.

ـ مرحلة البيع: وتوضع مرحلة البيع بالمراجحة للقواعد والأحكام الآتية:

لا يمكن اعتبار عقد المراجحة للأمر بالشراء مبرماً تلقائياً بمجرد تملك المصرف للسلعة، كما لا يجوز إلزام العميل الأمر بالشراء بتسليم السلعة وسداد ثمن بيع المراجحة في حالة امتناعه عن إبرام عقد المراجحة.

يحق للمصرف الحصول على التعويض عن الضرر الفعلي الناشئ عن نكول العميل في حال الوعد الملزم، وذلك بتحمل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المبيعة للغير وبين الثمن الأصلي المدفوع من المصرف للبائع الأول. إذا اشترى المصرف السلعة بالأجل فإنه يجب عليه الإفصاح للعميل عن ذلك.

يجب أن يصرح المصرف عند التعاقد على البيع بتفاصيل المصروفات التي سيدخلها في الثمن. وله أن يدخل أي

مصروفات متصلة بالسلعة إذا قبل بها العميل، أما إذا لم تفصل تلك المصروفات فليس للمصرف أن يدخل إلا ما جرى العرف على اعتباره من التكلفة، مثل مصروفات النقل، و التخزين، و رسوم الاعتماد المستندي، وأقساط التأمين.

لا يحق للمصرف أن يضيف إلى تكلفة السلعة إلا المصروفات المالية المباشرة المدفوعة للغير، فليس له مثلاً أن يضيف إلى الثمن مقابلاً لأعمال موظفي المصرف أو نحو ذلك.

إذا حصل المصرف على حسم من البائع على السلعة المباعة نفسها ولو بعد العقد فإن العميل يستفيد من ذلك الحسم بتخفيض الثمن الإجمالي الذي اشترى به البنك بنسبة الحسم.

يجب أن يكون كل من ثمن السلعة في بيع المراجحة للآمر بالشراء وربحها محددين ومعلومين للطرفين عند التوقيع على عقد البيع. ولا يجوز بأي حال أن يترك تحديد الثمن أو الربح لمتغيرات مجهولة أو قابلة للتحديد في المستقبل.

يجب أن يكون الربح في عقد المراجحة معلوماً ولا يكفي الاقتصار على بيان الثمن الإجمالي، ويجوز أن يكون الربح محددًا بمبلغ مقطوع أو بنسبة مئوية من ثمن الشراء فقط أو من ثمن الشراء مضافاً إليه مبلغ المصروفات، ويتم هذا التحديد بالاتفاق والتراضي بين الطرفين.

يجوز الاتفاق على سداد ثمن السلعة في بيع المراجحة على أقساط متقاربة أو متباعدة ويصبح ثمن السلعة حينئذ ديناً في ذمة العميل يجب أدائه عند الأجل المتفق عليه، ولا يجوز بعدها المطالبة بالزيادة عليه سواء بسبب زيادة الأجل أو التأخير لعذر أو لغير عذر. يجوز اشتراط المصرف على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر.

لا يجوز اشتراط عدم انتقال ملكية السلعة إلى العميل إلا بعد سداد الثمن، ولكن يجوز إرجاء تسجيل السلعة باسم العميل المشتري لغرض ضمان سداد الثمن.

يجوز أن ينص في عقد المراجحة على التزام العميل المشتري بدفع مبلغ أو نسبة من الدين تصرف في الخيرات في حالة تأخره عن سداد الأقساط في مواعيدها المقررة، على أن تصرف في وجوه الخير بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية ولا ينتفع بها المصرف.

لا يجوز تأجيل موعد أداء الدين مقابل زيادة في مقداره (جدولة الدين) سواء كان المدين موسراً أم معسراً.

إذا وقعت المماثلة من العميل المدين بالأقساط فإن المستحق هو مبلغ الدين فقط، ولا يجوز للمصرف أن يلزم العميل بأداء أي زيادة لصالحه. يجوز للمصرف أن يتنازل عن جزء من الثمن عند تعجيل المشتري سداد التزاماته إذا لم يكن بشرط متفق عليه في العقد.

2) صيغة البيع بأجل هو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد

يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط. ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع

حتى يملك ما هو مطلوب من التعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقاً لما وصف، كما أن هذه العملية لا

تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضاً وضامناً يتحمل تبعه الهلاك. تتم

صيغ بيع الأجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط.

2(1) الشروط الشرعية لصيغ بيع الآجل

لا يصح أن يكون المتعامل هو نفسه أو وكيله المالك الأصلي للسلعة، أو أن تكون الجهة البائعة للسلعة مالكة أو مملوكة للمتعامل بما يزيد عن 50%، فإن تحقق ذلك امتنع تنفيذ العملية. يجوز للمصرف شراء السلعة ممن بينهم وبين المتعامل قرابة نسب أو علاقة زوجية ثم يبيعها إليه، ما لم يكن ذلك حيلة لبيع العينة، ويتحرى في ذلك من خلال:

- التأكد من الحاجة الفعلية للمتعامل في اقتناء (العقار/السلعة/البضاعة).

- التأكد من تناسب هذا (العقار/السلعة/البضاعة) مع الحاجة الفعلية لهذا الأخير . (من حيث نوعه وموقعه، النشاط التجاري للمتعامل، حاجياته الشخصية مثلا) .

- التأكد من أن المصرف يشتري بسعر السوق ويبيع بسعر السوق.

وترفع (مثل هذه الحالات) إلى الهيئة (العضو التنفيذي) للتأكد من توافر هذه الضوابط.

- التأكد من أن الفاتورة الأولية صدرت باسم المصرف، غير أن ذلك لا يعني عدم جواز تقديم المتعامل فواتير شكلية أو عروض بأسعار السلعة موجهة باسمه الخاص أو خالية من التوجيه، حيث تعتبر في هذه الحالة إرشادية وليس لها صفة الإيجاب، وعليه فإنه من الأفضل أن تكون الفاتورة الأولية أو عروض الأسعار باسم المصرف لتعتبر إيجابا من البائع يظل قائما إلى انتهاء المدة المحددة فيه، فإذا صدر جواب بالقبول من المصرف انعقد البيع تلقائيا بينه وبين البائع.

- يجب إلغاء أي ارتباط عقدي سابق، بين المتعامل والبائع الأصلي إن وجد، ويشترط أن تكون هذه الإقالة من الطرفين حقيقية وليست صورية.

- إذا صدر من المتعامل جواب بالقبول على إيجاب البائع الموجه إليه خاصة أو الخالي من أي توجيه، ففي هذه الحالة لا يجوز للمصرف إجراء عملية البيع الآجل إلا إذا أرسل المصرف إيجابا جديدا وتلقى قبولا من البائع طالما أن السلعة غير معيّنة.

- التأكد من التواريخ والآجال والشروط المحددة في الفاتورة الأولية بما يحقق إمكانية اقتران قبول المصرف بالإيجاب الصادر عن المورد، وإلا عد الإيجاب ساقطا، واحتاج المصرف إلى تجديده.

- يحرم على المصرف أن يبيع سلعة قبل تملكه لها. فلا يصح توقيع عقد البيع الآجل مع المتعامل قبل التعاقد مع البائع الأول لشراء السلعة موضوع البيع الآجل وقبضها حقيقة أو حكما بالتمكين أو تسليم المستندات المخولة بالقبض. كما يعتبر البيع الآجل غير صحيح إذا كان عقد الشراء الأول باطلا لا يفيد ملكا تاما للمصرف.

- يجوز أن يتم تعاقد المصرف مع البائع عن طريق لقاء الطرفين وإبرام عقد البيع مباشرة بعد مناقشة تفاصيله، كما يجوز أن يتم ذلك عن طريق إشعارين بإيجاب وقبول متبادلين بالكتابة أو المراسلة بأي شكل من أشكال الاتصال الحديثة المتعارف عليها بضوابطها المعروفة.

الأصل أن يشتري المصرف السلعة بنفسه مباشرة من البائع، ويجوز له تنفيذ ذلك عن طريق وكيل غير المتعامل، ولا يلجأ لتوكيل المتعامل إلا عند الحاجة الملحة وبعد مراجعة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. ولا يتولى في هذه الحال الوكيل البيع لنفسه، بل يبيعه المصرف بعد تملكه العين.

يجب اتخاذ الإجراءات التي يتأكد المصرف فيها من توافر شروط محددة في حالة توكيل المتعامل بشراء السلعة، ومنها:

أن يباشر المصرف دفع الثمن للبائع بنفسه وعدم إيداع ثمن السلعة في حساب المتعامل الوكيل. أن يحصل من البائع على وثائق للتأكد من حقيقة البيع.

يجب الفصل بين الضمانين: ضمان المصرف، و ضمان المتعامل الوكيل عن المصرف في شراء السلعة لصالحه، وذلك بتخلل مدة بين تنفيذ الوكالة وإبرام عقد البيع الأجل من خلال الإشعار من المتعامل بتنفيذ الوكالة والشراء، ثم الإشعار من المصرف بالبيع.

الأصل أن تكون الوثائق والعقود والمستندات الصادرة عند إبرام عقد شراء السلعة باسم المصرف وليس المتعامل، حتى لو كان هذا الأخير وكيلاً عنها.

يجوز أن يتفق الطرفان عند توكيل المصرف غيره في شراء السلعة أن تكون الوكالة غير معلنة، فيتصرف الوكيل كالأصيل أمام الأطراف الأخرى، ويتولى الشراء مباشرة باسمه ولكن لصالح المصرف (الموكل) غير أن إفصاح الوكيل بصفته الحقيقية أولى.

يجب التحقق من قبض المصرف للسلعة قبضاً حقيقياً أو حكماً قبلاً يبيعها للمتعامل.

الغرض من اشتراط قبض السلعة هو تحمّل المصرف تبعه هلاكها، وذلك يعني أن تخرج السلعة من ذمة البائع وتدخل في ذمة المصرف. ويجب أن تتضح نقطة الفصل التي ينتقل فيها ضمان السلعة من المصرف إلى المتعامل المشتري وذلك من خلال مراحل انتقال السلعة من طرف لآخر.

إن كيفية قبض الأشياء تختلف بحسب حالها واختلاف الأعراف فيما يكون قبضاً لها، فكما يكون القبض حسياً في حالة الأخذ باليد أو النقل أو التحويل إلى حوزة القابض أو وكيله يتحقق أيضاً اعتباراً وحكماً بالتخلية مع التمكين من التصرف ولو لم يوجد القبض حساً. فقبض العقار يكون بالتخلية وتمكين اليد من التصرف، فإن لم يتمكن المشتري من المبيع فلا تعتبر التخلية قبضاً، أما المنقول فقبضه بحسب طبيعته.

يعتبر قبضاً حكماً تسلم المصرف أو وكيله لمستندات الشحن عند شراء البضائع في إطار التجارة الخارجية، وكذلك تسلمه لشهادات التخزين التي تعين البضاعة من المخازن التي تدار بطرق مناسبة موثوق به.

الأصل أن يتسلم المصرف السلعة بنفسه من مخازن البائع أو من المكان المحدد في شروط التسليم، وتنتقل

مسؤولية ضمان المبيع إلى المصرف بتحقيق حيازته للسلعة، ويجوز للمصرف توكيل غيره للقيام بذلك نيابة عنه.

التأمين على سلعة البيع الآجل مسؤولية المصرف في مرحلة التملك، ويقوم بهذا الإجراء على حسابه باعتباره مالكا للسلعة ويتحمل المخاطر المترتبة على ذلك، ويكون التعويض من حقه وحده وليس للمتعامل حق فيه إن

- حدث موجب التعويض قبل انتقال الملكية إلى المتعامل. ويحق للمصرف أن يضيف المصروفات بعد ذلك إلى تكلفة المبيع.
- __يجوز التوكيل بتنفيذ إجراءات التأمين على السلعة في مرحلة تملك المصرف للسلعة، ولكن يجب أن يتحمل هو تكاليفها.
- __لا يمكن اعتبار عقد البيع الآجل مبرماً تلقائياً بمجرد تملك المصرف للسلعة، كما لا يجوز إلزام المتعامل بتسليم السلعة وسداد ثمن البيع الآجل في حالة امتناعه عن إبرام عقد البيع الآجل.
- __يجب أن يكون ثمن البيع الآجل محددًا ومعلومًا للطرفين عند التوقيع على عقد البيع. ولا يجوز بأي حال أن يترك تحديد الثمن لمتغيرات مجهولة أو قابلة للتحديد في المستقبل.
- __يجوز الاتفاق على سداد ثمن البيع الآجل على أقساط متقاربة أو متباعدة ويصبح ثمن السلعة حينئذ ديناً في ذمة المتعامل يجب أدائه عند الأجل المتفق عليه، ولا يجوز بعدها المطالبة بالزيادة عليه سواء بسبب زيادة الأجل أو التأخير لعذر أو لغير عذر.
- __يجوز اشتراط المصرف على المتعامل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر.
- __لا يجوز اشتراط عدم انتقال ملكية السلعة إلى المتعامل إلا بعد سداد الثمن؛ ولكن يجوز إرجاء تسجيل السلعة باسم المتعامل المشتري لغرض ضمان سداد الثمن.
- __يجوز أن ينص في عقد البيع الآجل على التزام المتعامل المشتري بدفع مبلغ أو نسبة من الدين تصرف في الخيرات في حالة تأخره عن سداد الأقساط في مواعيدها المقررة، على أن تصرف في وجوه الخير بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية ولا ينتفع بها المصرف.
- __لا يجوز تأجيل موعد أداء الدين مقابل زيادة في مقداره (جدولة الدين) سواء كان المدين موسراً أم معسراً.
- __إذا وقعت المماثلة من المتعامل المدين بالأقساط فإن المستحق هو مبلغ الدين فقط، ولا يجوز للمصرف أن يلزم المتعامل بأداء أي زيادة لصالحه.
- __يجوز للمصرف أن يتنازل عن جزء من الثمن عند تعجيل المشتري سداد التزاماته إذا لم يكن بشرط متفق عليه في العقد.
- 3) صيغة البيع بالإجارة (الاعتماد الإيجاري):** هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء أصول منقولة أو غير منقولة معينة أو موصوفة في الذمة بناءً على طلب المتعامل ثم إيجارها له إجارة عين أو موصوفة في الذمة منتهية بالتملك حيث يقترن بها وعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو أثناءها، وتتم العملية من خلال عقود منفصلة مستقلة عن بعضها فتعقد الإجارة أولاً من خلال عقد مخصص بها ليتم بيع العين عند طلب المتعامل من خلال عقد بيع مستقل يوقع عند البيع وليس قبله. عقد الإجارة يراد به تملك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم.

3(1) الشروط الشرعية لصيغ الإجارة (الاعتماد الإيجاري)

الأصل أن تقع الإجارة على عين مملوكة للمؤجر، غير أنه يجوز أن يطلب المتعامل من المصرف أن يشتري عينا أو يحصل على منفعتها مما يرغب في استئجاره ويعد بذلك.

الأصل أن تتم عملية التأجير من دون أن يسبقها توقيع اتفاقية عامة إطارية حيث يتم إبرام الإجارة مباشرة، غير أنه يجوز إبرام اتفاقية إطارية تنظم عمليات الإجارة بين المصرف والمتعامل وتتضمن الشروط العامة للمتعامل بين الطرفين، وفي هذه الحالة يجب أن يوجد عقد إيجار خاص لكل عملية في مستند مستقل يوقع عليه الطرفان، أو بتبادل إشعارين للإيجاب والقبول مع الإحالة إلى الشروط العامة المبينة في الاتفاقية الإطارية.

يجوز للمصرف أن يطلب من الواعد بالاستئجار أن يدفع مبلغاً محدداً يحجزه المصرف لديه لضمان جدية المتعامل في تنفيذ وعده بالاستئجار وما يترتب عليه من التزامات، بشرط ألا يستقطع منه إلا مقدار الضرر الفعلي بحيث يتم - عند نكول المتعامل - تحميل الواعد الفرق بين تكلفة العين المراد تأجيرها ومجموع الأجرة الفعلية التي يتم تأجير العين على أساسها للغير، أو تحميله في حالة بيع العين الفرق بين تكلفتها وثمان بيعها. وهذا المبلغ المقدم لضمان الجدية إما أن يكون أمانة للحفظ لدى المصرف فلا يجوز له التصرف فيه، أو أن يكون أمانة للاستثمار بأن يأذن المتعامل للمصرف باستثماره على أساس المضاربة الشرعية بين المتعامل والمصرف، ويجوز الاتفاق مع المتعامل عند إبرام عقد الإجارة على اعتبار هذا المبلغ من أقساط الإجارة.

يشترط لصحة عقد الإجارة التي تقع على شيء معين أن يسبق العقد تملك العين المراد إيجارها، أو تملك منفعتها: _ فإذا كانت العين أو منفعتها مملوكة للمصرف وهو الأصل، فيجوز عقد الإجارة عند اتفاق إرادة الطرفين. _ أما إذا كانت العين سيمتلکها المصرف بالشراء من الواعد بالاستئجار أو من غيره، فلا تنعقد الإجارة إلا بعد تملك المصرف العين. ويصح التملك بعقد البيع ولو لم يتم تسجيله باسم المشتري (المصرف)، وحينئذ ينبغي أن يحصل المشتري على سند ضد لتقرير الملكية الحقيقية له.

يجوز تملك العين من شخص أو جهة ثم إيجارها نفسها إلى من تملكها المصرف منهم، ولا يجوز اشتراط الإجارة في البيع الذي حصل به تملك المصرف للعين.

- يجوز للمصرف إن استأجر عيناً أن يؤجرها لغير المالك بمثل الأجرة أو بأقل أو بأكثر بأجرة حالة أو مؤجلة (وهو ما يسمى التأجير من الباطن) ما لم يشترط عليه المالك الامتناع عن الإيجار للغير أو الحصول على موافقة منه.

- يجوز أن تقع الإجارة على موصوف في الذمة وصفاً منضبطاً، ولو لم يكن مملوكاً للمصرف (المؤجر) وهو ما يسمى بالإجارة الموصوفة في الذمة حيث يتفق على تسليم العين الموصوفة في موعد سريان العقد، ويراعى في ذلك إمكان تملك المصرف لها أو صنعها، ولا يشترط فيها تعجيل الأجرة. وإذا سلم المؤجر غير ما تم وصفه فللمستأجر رفضه وطلب ما تتحقق فيه المواصفات.

- يجوز للمتعامل أن يشارك المصرف في شراء العين التي يرغب في استئجارها ثم يستأجر حصة المصرف، فتكون الأجرة المقررة للمصرف مقابل حصته في ملكية العين فقط؛ ويصبح المستأجر مالكاً لحصة من العين ومستأجراً للحصة المملوكة للمصرف.
- يجوز للمصرف توكيل المتعامل بأن يشتري لحسابه ما يحتاجه ذلك المتعامل من معدات وآليات ونحوها مما هو محدد الأوصاف والثلث، بغية أن يؤجرها المصرف له بعد حيازة المصرف لها حقيقة أو حكماً، وهذا التوكيل مقبول شرعاً، وإن كان يفضل أن يكون الوكيل بالشراء غير المتعامل المذكور إذا تيسر ذلك.
- عقد الإجارة عقد لازم لا يملك أحد الطرفين الانفراد بفسخه أو تعديله دون موافقة الآخر، غير أنه يمكن فسخ الإجارة بالعدر الطارئ.
- يجب تحديد مدة الإجارة، ويكون ابتداءها من تاريخ العقد ما لم يتفق الطرفان على أجل معلوم لابتدائها وتسمى عندها بالإجارة المضافة أي المحدد تنفيذها في المستقبل.
- إذا تأخر المصرف في تسليم العين عن الموعد المحدد في عقد الإجارة فإنه لا يستحق أجرة عن المدة الفاصلة بين العقد والتسليم الفعلي، ويحسم مقابلها من الأجرة إلا إذا تم الاتفاق على مدة بديلة بعد نهاية مدة العقد.
- يجوز للمصرف أخذ العربون في الإجارة عند إبرام عقدها، ويكون العربون جزءاً معجلاً من الأجرة في حال نفاذ الإجارة، وفي حال النكول يحق للمصرف أخذ العربون. والأولى أن يتنازل المصرف عما زاد من العربون عن مقدار الضرر الفعلي: وهو الفرق بين الأجرة الموعود بها والأجرة المبرمة في العقد مع غير الواعد.
- يجوز إبرام عقود إيجار لفترات متغايرة لمستأجرين متعددين بحيث لا يشترك عقدان في مدة واحدة على عين واحدة، وهذه الحالة تسمى ترادف الإجازات، لأن كل إجارة منها تكون رديفة (لاحقة) للأخرى، وليست متزامنة مع بعضها، وذلك على أساس الإجارة المضافة للمستقبل.
- يجوز للمستأجر تشريك آخرين معه فيما ملكه من منافع بتملكهم حصصاً فيها قبل إيجارها من الباطن، فيصبحون معه شركاء في منفعة العين المستأجرة. وفي حال تأجيرهم للعين من الباطن يستحق كل شريك حصة من الأجرة بقدر مشاركته.
- يشترط في العين المؤجرة أن يمكن الانتفاع بها مع بقاء العين. ويشترط في المنفعة أن تكون مباحة شرعاً، فلا يجوز إجارة عقار أو أداة لعمل محرم مقصود من الإجارة.
- يجوز أن يكون محل الإجارة حصة من عين مملوكة على الشيوع، سواء أكان المستأجر شريكاً فيها للمؤجر أم لم يكن شريكاً فيها، ويكون انتفاع المستأجر بتلك الحصة بالطريقة التي كان ينتفع بها المالك (بالمهैयाة الزمانية أو المكانية).
- يجب على المستأجر التقيد بالاستعمال الملائم أو المتعارف عليه للعين المؤجرة، والتقيد بالشروط المتفق عليها المقبولة شرعاً. كما يجب تجنب إلحاق ضرر بالعين بسوء الاستعمال أو بالتعدي أو بالإهمال.
- لا يجوز للمصرف أن يشترط براءته من عيوب العين المؤجرة التي تخل بالانتفاع، أو أن يشترط عدم مسؤوليته عما يطرأ على العين من خلل يؤثر في المنفعة المقصودة من الإجارة سواء أكان بفعله أم بسبب خارج عن إرادته.

- إذا فاتت المنفعة كلياً أو جزئياً بتعدي المستأجر مع بقاء العين، فإنه يضمن إعادة المنفعة أو إصلاحها، ولا تسقط الأجرة عن مدة فوات المنفعة.
- لا يجوز أن يشترط المصرف على المستأجر الصيانة الأساسية للعين والتي يتوقف عليها بقاء المنفعة، غير أنه يجوز له توكيل المستأجر بإجراءات الصيانة الأساسية على أن تكون على حساب المصرف، ويكون على المستأجر الصيانة التشغيلية أو الدورية (العادية).
- تكون العين المؤجرة على ضمان المصرف طيلة مدة الإجارة ما لم يقع من المتعامل المستأجر تعدد أو تقصير، ويجوز له أن يؤمن عليها عن طريق التأمين المشروع كلما كان ذلك ممكناً، ويكون على المصرف تحمل تكاليف التأمين والتي يمكن له أخذها في الاعتبار ضمناً عند تحديد الأجرة، ويمكن للمصرف أن يوكل المستأجر بالقيام بإجراء التأمين لكن حسابه وليس على حساب المتعامل المستأجر. كما لا يجوز للمصرف تحميل المستأجر بعد العقد أي تكلفة إضافية زادت على ما كان متوقعاً عند تحديد الأجرة.
- يجب أن تكون الأجرة معلومة، ويجوز تحديدها بمبلغ للمدة كلها، أو بأقساط لأجزاء المدة، ويجوز أن تكون بمبلغ ثابت أو متغير بحسب أي طريقة معلومة للطرفين.
- تجب الأجرة بالعقد، وتستحق باستيفاء المنفعة أو بالتمكين من استيفائها لا بمجرد توقيع العقد، ويجوز أن تدفع الأجرة بعد إبرام العقد دفعة واحدة أو على دفعات خلال مدة تساوي أو تزيد أو تقل عن مدة الإجارة.
- في حالة الأجرة المتغيرة يجب أن تكون أجرة الفترة الأولى محددة بمبلغ معلوم. ويجوز في الفترات التالية اعتماد مؤشر منضبط، ويشترط أن يكون هذا المؤشر مرتبطاً بمعيار معلوم لا مجال فيه للنزاع؛ لأنه يصبح هو أجرة الفترة الخاضعة للتحديد، ويوضع له حد أعلى وحد أدنى.
- يجوز الاتفاق على أن تكون الأجرة مكونة من جزأين محددتين أحدهما يسلم للمصرف، والآخر يبقى لدى المتعامل المستأجر لتغطية أي مصروفات أو نفقات يقرها المصرف؛ مثل التي تتعلق بتكاليف الصيانة الأساسية والتأمين وغيرها، ويكون الجزء الثاني من الأجرة تحت الحساب.
- يجوز باتفاق الطرفين تعديل أجرة الفترات المستقبلية، أي المدة التي لم يحصل الانتفاع فيها بالعين المؤجرة، وذلك من باب تجديد عقد الإجارة، أما أجرة الفترات السابقة التي لم تدفع فتصبح ديناً على المستأجر، ولا يجوز اشتراط زيادتها.
- يجوز أخذ الضمانات المشروعة بأنواعها لتوثيق الحصول على الأجرة أو الضمان في حالة التعدي أو التقصير مثل الرهن والكفالة وحوالة الحق على مستحقات المستأجر لدى الغير، ولو كانت تلك المستحقات تعويضات تأمين مشروع عن شخص المستأجر وممتلكاته.
- يجوز اشتراط تعجيل الأجرة، كما يجوز تقسيطها، وحينئذ فإن للمصرف أن يشترط على المستأجر حلول باقي الأقساط إذا تأخر عن سداد أحدها من دون عذر معتبر، بعد إرسال إشعار من المؤجر بمدة معينة. والأجرة المعجلة بالاشتراط في السداد تخضع للتسوية في آخر مدة الإجارة أو عند انقضاءها قبيل نهاية المدة. وأي إهمال من المصرف يحصل بعد اشتراط التعجيل يعتبر من قبيل المسامحة عن التعجيل مدة الإهمال وليس حقاً للمستأجر.

- __ لا يجوز اشتراط زيادة على الأجرة يستحقها المؤجر في حال التأخر في السداد.
- __ يجوز أن ينص في الإجارة أو الإجارة المنتهية بالتملك على التزام المتعامل المستأجر المماثل بالتصدق بمبلغ محدد أو نسبة من الأجرة في حالة تأخره عن سداد الأجرة المستحقة في مواعيدها المقررة، بشرط أن يصرف ذلك في وجوه الخير حسب اللائحة الداخلية لأوجه الصرف المعتمدة من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- __ في حالة التنفيذ على الضمانات المقدمة من المستأجر، يحق للمصرف أن يستوفي منها ما يتعلق بالأجرة المستحقة للفترة السابقة فقط، وليس له استيفاء جميع الأقساط الإيجارية، بما في ذلك الأقساط التي لم يحل أجلها ولم يقابلها استخدام للمنفعة. ويجوز له أن يستوفي من الضمانات كل التعويضات المشروعة الناتجة عن إخلال المستأجر بالعقد.
- __ في حالة الهلاك الكلي للعين يفسخ عقد الإجارة إذا كانت الإجارة لعين معينة، ولا يجوز أن يشترط في حالة الهلاك الكلي للعين المؤجرة أداء بقية الأقساط.
- __ العين المؤجرة أمانة عند المستأجر، فلا يضمنها إلا إذا حصل الهلاك بالتعدي أو التقصير منه وحينئذ يعرضها بمثلها إن كان لها مثل، وإلا فإنه يتحمل القيمة التي تقدر بها عند الهلاك.
- __ في حالة هلاك العين الجزئي المخل بالمنفعة يحق للمستأجر فسخ عقد الإجارة، ويجوز أن يتفق الطرفان في حينه على تعديل الأجرة بسبب الهلاك الجزئي للعين على أن يتخلى المستأجر عن حقه في فسخ العقد، ولا يستحق المصرف أجرة عن مدة التوقف عن الانتفاع إلا إذا عوضها (بالاتفاق مع المستأجر) بمثلها عقب انتهاء المدة المبينة في العقد.
- __ أما في الإجارة الموصوفة في الذمة فإن على المصرف في حالتي الهلاك الكلي أو الجزئي تقديم عين بديلة ذات مواصفات مماثلة للعين الهالكة، ويستمر عقد الإيجار لباقي المدة إلا إذا تعذر البديل فيفسخ العقد.
- __ إذا توقف المستأجر عن استخدام العين أو أعادها إلى المصرف دون موافقته، فإن الأجرة تستمر عن المدة الباقية، ولا يحق للمصرف تأجير العين لمستأجر آخر في المدة الباقية، بل يتركها تحت تصرف المستأجر الحالي.
- __ يجوز فسخ عقد الإجارة باتفاق الطرفين، ولا يحق لأحدهما فسخها إلا بالعدر الطارئ، كما يحق للمستأجر الفسخ بسبب العيب الحادث في العين المخل بالانتفاع، ويحق الفسخ بخيار الشرط لمن اشترطه خلال المدة المحددة.
- __ يجوز اشتراط المصرف فسخ العقد لعدم سداد المستأجر الأجرة أو تأخيرها.
- __ لا تنتهي الإجارة بوفاة المتعامل المستأجر، على أنه يجوز لورثة المستأجر فسخ العقد إذا أثبتوا أن أعباء العقد أصبحت بسبب وفاة مورثهم أثقل من أن تتحملها مواردهم أو أنها تتجاوز حدود حاجتهم.
- __ تنتهي الإجارة بالهلاك الكلي للعين في إجارة العين المعينة أو بتعذر استيفاء المنفعة؛ وذلك لفوات المنفعة المقصودة.
- __ يجوز برضا الطرفين إقالة عقد الإجارة قبل سريانها.

تنتهي الإجارة بانتهاؤ مدتها، ولكنها تبقى للعدر درء للضرر؛ وتستمر الإجارة حينئذ بأجرة المثل. ويجوز تجديد الإجارة لمدة أخرى بعدها، سواء حصل التجديد قبل انتهاء المدة الأصلية أم تلقائياً، وذلك بوضع نص في العقد بالتجديد عند دخول فترة جديدة إذا لم يتم الإشعار برغبة أحد الطرفين في عدم التجديد.

يجب في الإجارة المنتهية بالتملك، تحديد طريقة تملك العين للمستأجر بوثيقة مستقلة عن عقد الإجارة، وتكون بإحدى الطرق الآتية:

(أ) وعد بالبيع بثمن رمزي، أو بثمن حقيقي، أو بتعجيل أجرة المدة الباقية، أو بسعر السوق.

(ب) وعد بالهبة.

(ج) عقد هبة معلق على شرط سداد الأقساط.

المطلب الثالث: التطبيق العملي لصيغ التمويل في مصرف السلام

1) إجراءات تنفيذ صيغة المرابحة يقوم المصرف بمجموعة من الإجراءات لإتمام عملية التمويل و هي كالتالي:

1) 1) مرحلة الوعد بالشراء: المرابحة المحلية لاقتناء بضائع/تجهيزات: تبعا لصدور رخصة التمويل يكون على كل من المصالح التالية:

مصلحة مستشاري المتعاملين على مستوى الفرع القيام:

استلام الوعد بالشراء في نسخته الثالث من خلية التمويل.

استدعاء المتعامل من أجل توقيع الوعد بالشراء وإيداع هامش ضمان الجدية.

تسليم نسخة عن الوعد بالشراء إلى المتعامل وتوجيه النسختين المتبقيتين إلى خلية التمويل في مستوى الفرع.

و مصلحة خلية التمويل في مستوى الفرع:

إعداد الوعد بالشراء في ثلاث نسخ بناء على الفاتورة الأولية المقدمة من قبل المتعامل والشروط التمويلية المحددة

في رخصة التمويل والمضمنة في الاتفاقية العامة للتمويل.

التأكد من إيداع المتعامل لهامش ضمان الجدية.

1) 2) مرحلة التملك: المرابحة المحلية لاقتناء بضائع/تجهيزات بعد توقيع المتعامل الوعد بالشراء تقوم خلية

التمويل بما يلي:

توجيه طلب إصدار شيك بنكي إلى مصلحة الصندوق بالقيمة المحددة في الفواتير الشكلية والوعد بالشراء لفائدة المورد.

توجيه مندوب عنها يمثل المصرف لتسليم الشيك البنكي للمورد واستلام الفاتورة النهائية التي تدل على ملكية المصرف للسلعة.

1(3) مرحلة البيع: المراجعة المحلية لاقتناء بضائع/تجهيزات بعد استلام الفاتورة النهائية تقوم خلية التمويل

بما يلي :

التأكد من صدور الفاتورة النهائية باسم

المصرف.

إعداد عقد المراجعة في ثلاث نسخ وفق النموذج المعتمد من قبل

المصرف.

تقديم عقد المراجعة لمدير الفرع من أجل مراجعته وتوقيعه.

استدعاء المتعامل من قبل مستشار المتعاملين المتعدد المهام من أجل توقيع عقد المراجعة.

تسليم المتعامل نسخة عن عقد المراجعة وحفظ النسختين المتبقيتين لدى خلية التمويل.

تسليم المتعامل نسخة عن جدول الاستحقاق.

توجيه مندوب عنها ممثلاً للمصرف رفقة المتعامل من أجل تسليمه المبيع المخزن لدى المورد لصالح المصرف.

إذا تعذر على خلية التمويل توجيه مندوب عنها لتسليم المبيع إذا كان البنك قد تسلم قبل ذلك، فإنها تصدر أمراً

بالتسليم توجهه للمورد.

2(إجراءات تنفيذ صيغة بيع الآجل (لسلع/ بضائع/ آلات مقتناة محلياً): تبعا لصدور رخصة التمويل

للمؤسسات عن طريق صيغ البيع الآجل يكون على:

2(1) مصلحة مستشاري المتعاملين: تقوم هذه المصلحة بـ

استلام طلب المتعامل مصحوبا بالفاتورة الأولية للمبيع موضوع الطلب.

تحويل طلب المتعامل مصحوبا بالفاتورة الأولية إلى خلية التمويل.

استلام محضر المعاينة والتسليم والاستلام في نسختين من خلية التمويل.

التأكد من إيداع المتعامل الجزء الأول من الثمن ضمن حسابه.

توجيه أحد مستشاري المتعاملين إلى المورد بناء على طلب من خلية التمويل أو إدارة دعم الفروع من أجل تسليم

الشيك البنكي ومعاينة واستلام المبيع والفاتورة النهائية وتوقيع المحضر المرتبط بذلك.

تحويل محضر المعاينة والتسليم والفاتورة النهائية إلى خلية التمويل.

✓ في حال توكيل المتعامل في تنفيذ العملية:

استلام كل من عقد الوكالة في نسختين ونموذج خطاب الإيجاب من خلية التمويل.

— تسليم المتعامل نسخة عن عقد الوكالة بعد توقيعه عليه ونموذج خطاب الإيجاب (حسب الحالة).

— استلام كل من خطاب الإيجاب (حسب الحالة) والفاتورة النهائية وسند التسليم من عند المتعامل بعد تنفيذه

العملية.

— تحويل عقد الوكالة وخطاب الإيجاب والفاتورة النهائية وسند التسليم إلى خلية التمويل.

_ استلام عقد بيع الأجل في نسخته الثلاث وأمر التسليم في نسختين من خلية التمويل (حسب الحالة).
_ استلام جدول الاستحقاق في نسختين والسندات لأمر بحسب المستحقات ضمن جدول الاستحقاق من خلية التمويل.

_ استدعاء المتعامل من أجل توقيع عقد البيع الأجل في نسخته الثلاث والسندات لأمر ونسختي جدول الاستحقاق.

_ تسليم المتعامل نسخة عن عقد البيع الأجل بعد توقيعه.

_ تسليم المتعامل نسخة عن الأمر بالتسليم بعد تأشيرها عليها بالاستلام (حسب الحالة).

_ تسليم المتعامل نسخة عن جدول الاستحقاق بعد توقيعه عليها بالاستلام.

_ تحويل كل من نسختي عقد بيع الأجل وجدول الاستحقاق والسندات لأمر والأمر بالتسليم إلى خلية التمويل.

_ متابعة تنفيذ المتعامل التزاماته وتسديده المستحقات التي عليه.

ملاحظة: يستخدم خطابا الإيجاب والقبول عند توكيل المتعامل في حال كان التعاقد معه على البيع عن بعد.

2(2) خلية التمويل في مستوى الفرع: و تقوم هذه المصلحة بـ

استلام طلب المتعامل مصحوبا بالفاتورة الأولية من مصلحة مستشاري المتعاملين.

التأكد من إيداع المتعامل الجزء الأول من الثمن ضمن حسابه.

إعداد محضر المعاينة والتسليم والاستلام في ثلاث نسخ وعرضه على مدير الفرع أو نائبه من أجل مراجعته.

توجيه طلب التعبئة إلى خلية التعبئة ومتابعة الالتزامات مصحوبا بطلب المتعامل والفاتورة الشكلية.

توجيه طلب إلى مصلحة الصندوق في مستوى الفرع بإصدار شيك بنكي بقيمة المبيع لحساب المورد.

في حال كان الفرع المعني بتوجيه مستشار المتعاملين إلى المورد غير الفرع المنفذة لديه العملية فإنه يتم توجيه طلب

إصدار الشيك البنكي إلى مصلحة الصندوق في مستوى ذلك الفرع من خلال إدارة دعم الفروع.

المبحث الثاني: دراسة كفاءة صيغ التمويل باستخدام نموذج CRS المطلب الأول: ذات التوجه الإدخالي

أولاً: سنة 2017

باستخدام نموذج CRS تحصلنا على الجدول الذي يوضح كفاءة الصيغ مع المقارنة المرجعية بين الصيغ.

الجدول (1) يوضح كفاءة الصيغ بنموذج CRS ذات توجه ادخالي 2017

Inputs		Outputs		The data sheets selected	
Financment		marge		Feuil2	
DMU No.	DMU Name	Input-Oriented CRS Efficiency	$\Sigma\lambda$	RTS	Benchmarks
1	مرايحات و بيوع	0,69231	1,498	Decreasing	1,498
2	إجارة	1,00000	1,000	Constant	1,000
3	سلم	0,69231	1,323	Decreasing	1,323
4	استصناع	0,69231	0,118	Increasing	0,118
5	مضاربات و مشاركات	0,69231	0,517	Increasing	0,517

المصدر : باستخدام نموذج مغلف البيانات .

من خلال الجدول نلاحظ أن صيغة الإجارة الصيغة الوحيدة التي تتميز بالكفاءة التامة (1.00) حسب نموذج CRS ذات التوجه الإدخالي أما باقي الصيغ تتميز بعدم الكفاءة، كما تتميز صيغة الإجارة بالمرجعية **Benchmarks** لباقي الصيغ حيث . نوضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين القيم المستهدفة

الجدول (2) جدول القيم المستهدفة حسب نموذج CRS ذات التوجه الادخلي 2017

Inputs		Outputs	
Financment		Marge	
Input-Oriented			
CRS Model Target			
DMU No.	DMU Name	Efficient Input Target Financment	Efficient Output Target Marge
1	مرابحات و بيوع أجلة	10386,69231	1350,27000
2	إجارة	6932,00000	901,16000
3	سلم	9168,92308	1191,96000
4	استصناع	816,92308	106,20000
5	مضاربات و مشاركات	3584,76923	466,02000

المصدر : باستخدام نموذج CRS ذات توجه ادخلي

في نموذج CRS ذات التوجه الإدخلي تبقى المخرجات ثابتة، وإنما يتم التغيير في مدخلات الصيغ الغير الكفؤة بغية تحقيق الكفاءة التامة لها. حيث نجد

مرابحات و بيوع أجلة: $(15003 - 10386.69 = 4617.31)$ وهي صيغة غير كفؤة وجب تخفيض مدخلاتها بقيمة 4617.31 من أجل تحقيق الكفاءة

السلم : $(9168,92308 - 13244 = 4075.08)$ وهي صيغة غير كفؤة وجب تخفيض مدخلاتها بقيمة 4075,08 من أجل تحقيق الكفاءة

الاستصناع : $(816,92308 - 1180 = 363,08)$ وهي صيغة غير كفؤة وجب تخفيض مدخلاتها بقيمة 363.08 من أجل تحقيق الكفاءة

مضاربات و مشاركات : $(3584,76 - 5178 = 1593,24)$ وهي صيغة غير كفؤة وجب تخفيض مدخلاتها بقيمة 1593.24 من أجل تحقيق الكفاءة

ثانيا: سنة 2018

باستخدام نموذج CRS تحصلنا على الجدول الذي يوضح كفاءة الصيغ مع المقارنة المرجعية بين الصيغ.

الجدول (3) يوضح كفاءة الصيغ بنموذج CRS ذات التوجه الداخلي 2018

Inputs		Outputs		The data sheets selected		
Financment		Marge		2018		
		Input-Oriented CRS				
DMU No.	DMU Name	Efficiency	$\Sigma\lambda$	RTS	Benchmarks	
1	مراجعات و بيوع أجلة	0,69231	1,051	Decreasing	1,051	إجارة
2	إجارة	1,00000	1,000	Constant	1,000	إجارة
3	سلم	0,69231	1,768	Decreasing	1,768	إجارة
4	استصناع مضاربات و	0,69231	0,124	Increasing	0,124	إجارة
5	مشاركات	0,69231	0,376	Increasing	0,376	إجارة

المصدر : باستخدام نموذج CRS مغلف البيانات

من خلال الجدول نلاحظ أن صيغة الاجارة في سنة 2018 الصيغة الوحيدة التي تتميز بالكفاءة التامة (1.00) حسب نموذج CRS ذات التوجه الداخلي أما باقي الصيغ تتميز بعدم الكفاءة. وكما تتميز صيغة الاجارة بالمرجعية **Benchmarks** لباقي الصيغ حيث . نوضح ذلك من خلال جدول القيم المستهدفة

الجدول(4) جدول القيم المستهدفة حسب نموذج CRS ذات توجه ادخالي 2018

Inputs		Outputs	Second Stage
Financment		Marge	
Input-Oriented CRS Model Target			
DMU No.	DMU Name	Efficient Input Target Financment	Efficient Output Target marge
1	مراجعات و بيوع أجلة	11315,07692	1470,96000
2	إجارة	10764,00000	1399,32000
3	سلم	19035,69231	2474,64000
4	استنصاع	1336,15385	173,70000
5	مضاربات و مشاركات	4048,61538	526,32000

المصدر: باستخدام نموذج CRS ذات توجه ادخالي

في نموذج CRS ذات التوجه الإدخالي تبقى المخرجات ثابتة، وإنما يتم التغيير في مدخلات الصيغ الغير الكفؤة بغية تحقيق

الكفاءة التامة لها، حيث نجد

مراجعات و بيوع آجلة (16344.00=11315.07692-5028.92308) و هي صيغة غير كفؤة
وجب تخفيض من قيمة مدخلاتها بمبلغ 5028.92308 من أجل تحقيق الكفاءة التامة .

السلم (27496.00=19035.69231-8460.30769) و هي صيغة غير كفؤة ووجب تخفيض من
قيمة مدخلاتها بمبلغ 8460.30769 من أجل تحقيق الكفاءة التامة .

الاستنصاع (1930.00=1336.15385-593.84615) و هي صيغة غير كفؤة ووجب تخفيض من
قيمة مدخلاتها بمبلغ 593.84615 من أجل تحقيق الكفاءة التامة .

مضاربات و مشاركات (5848.00=4048.61538-1799.38462) و هي صيغة غير كفؤة ووجب
تخفيض من قيمة مدخلاتها بمبلغ 1799.38462 من أجل تحقيق الكفاءة التامة .

ثالثا: سنة 2019

باستخدام نموذج CIS تحصلنا على الجدول الذي يوضح كفاءة الصيغ مع المقارنة المرجعية بين الصيغ.

الجدول (5) يوضح كفاءة الصيغ بنموذج crs ذات توجه إدخال 2019

Inputs		Outputs		The data sheets selected		
financment		marge		2019		
		Input-Oriented				
		CRS				
DMU No.	DMU Name	Efficiency	$\Sigma\lambda$	RTS	Benchmarks	
1	مرايحات و بيوع	0,69231	1,186	Decreasing	1,186	إجارة
2	أجلة	1,00000	1,000	Constant	1,000	إجارة
3	إجارة	0,69231	1,486	Decreasing	1,486	إجارة
4	سلم	0,69231	0,193	Increasing	0,193	إجارة
5	استصناع	0,69231	0,386	Increasing	0,386	إجارة
	مضاربات و					
	مشاركات	0,69231				

المصدر: باستخدام نموذج مغلف البيانات ذات توجه ادخالي

من خلال الجدول نلاحظ أن صيغة الاجارة الصيغة الوحيدة التي تتميز بالكفاءة التامة (1.00) حسب نموذج CRS ذات التوجه الإدخالي أما باقي الصيغ تتميز بعدم الكفاءة. كما تتميز صيغة الاجارة بالمرجعية **Benchmarks** لباقي الصيغ. حيث نوضح ذلك من خلال جدول القيم المستهدفة

جدول (6) جدول القيم المستهدفة حسب نموذج CRS ذات توجه ادخالي 2019

Inputs		Outputs	Second Stage
financment		marge	
Input-Oriented CRS Model Target			
DMU No.	DMU Name	Efficient Input Target financment	Efficient Output Target marge
1	مرابحات و بيوع أجلة	15947,30769	2073,15000
2	إجارة	13449,00000	1748,37000
3	سلم	19989,69231	2598,66000
4	استصناع مضاربات و	2595,46154	337,41000
5	مشاركات	5193,69231	675,18000

المصدر: باستخدام نموذج CRS ذات توجه ادخالي

في نموذج CRS ذات التوجه الإدخالي تبقى المخرجات ثابتة، وإنما يتم التغيير في مدخلات الصيغ الغير الكفؤة بغية تحقيق الكفاءة التامة لها، حيث نجد

مرابحات و بيوع (23035.00 - 15947,30769 = 7087,69231) و هي صيغة غير كفؤة و يجب تخفيض من قيمة مدخلاتها بمبلغ 7087,69231 لتحقيق الكفاءة التامة .

السلم (28874.00 - 19989.69231 = 8884,30769) و هي صيغة غير كفؤة و يجب تخفيض من قيمة مدخلاتها بمبلغ 8884,30769 لتحقيق الكفاءة التامة.

الاستصناع (3749.00 - 2595.46154 = 1153,53846) و هي صيغة غير كفؤة و يجب تخفيض من قيمة مدخلاتها بمبلغ 1153,53846 لتحقيق الكفاءة التامة .

مضاربات و مشاركات (7502.00 - 5193.69231 = 69826,31769) و هي صيغة غير كفؤة و يجب تخفيض من قيمة مدخلاتها بمبلغ 69826,31769 لتحقيق الكفاءة التامة .

المطلب الثاني: ذات التوجه الإخراجي

أولاً: سنة 2017

من خلال استخدام نموذج CRS الذي يوضح كفاءة الصيغ مع المقارنة المرجعية بين الصيغ نجد

الجدول (7) يوضح كفاءة الصيغ بنموذج CRS ذات التوجه الإخراجي 2017

Inputs		Outputs		The data sheets selected 2017		
Financment		marge				
		Output-Oriented CRS				
DMU No.	DMU Name	Efficiency	$\Sigma\lambda$	RTS	Benchmarks	
1	مرابحات و بيوع	1,44444	2,164	Decreasing	2,164	إجارة
2	إجارة	1,00000	1,000	Constant	1,000	إجارة
3	سلم	1,44444	1,911	Decreasing	1,911	إجارة
4	استصناع	1,44444	0,170	Increasing	0,170	إجارة
5	مضاربات و مشاركات	1,44444	0,747	Increasing	0,747	إجارة

المصدر : باستخدام نموذج مغلف البيانات

من خلال الجدول نلاحظ أن صيغة الاجارة الصيغة الوحيدة التي تتميز بالكفاءة التامة (1.00) حسب نموذج CRS ذات التوجه الإخراجي أما باقي الصيغ تتميز بعدم الكفاءة، كما تتميز صيغة الاجارة بالمرجعية **Benchmarks** لباقي الصيغ حيث . نوضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين القيم المستهدفة

الجدول(8) : يوضح القيم المستهدفة حسب نموذج CRS ذات توجه الإخراجي

Inputs		Outputs	Second Stage
Finanment Output-Oriented CRS Model Target		Marge	
DMU No.	DMU Name	Efficient Input Target Finanment	Efficient Output Target Marge
1	مرايحات و بيوع أجلة	15003,00000	1950,39000
2	إجارة	6932,00000	901,16000
3	سلم	13244,00000	1721,72000
4	استنصاع مضاريات و	1180,00000	153,40000
5	مشاركات	5178,00000	673,14000

المصدر : باستخدام نموذج CRS ذات توجه اخراجي

في نموذج CRS ذات التوجه الاخراجي تبقى المدخلات ثابتة، وإنما يتم التغير في مخرجات الصيغ الغير الكفاءة بغية تحقيق الكفاءة التامة لها، حيث نجد

مرايحات البيوع الآجلة : $(1950.39 - 1350.27) = (12, -600)$ و هي صيغة غير كفاءة و من أجل تحقيق الكفاءة يجب رفع مخرجاتها بقيمة 600,12

السلم : $(1721.72 - 1191.96) = (76, -529)$ و هي صيغة غير كفاءة و من أجل تحقيق الكفاءة يجب رفع مخرجاتها بقيمة 629,76

الاستنصاع : $(153.4 - 106.2) = (2, -47)$ و هي صيغة غير كفاءة و من أجل تحقيق الكفاءة يجب رفع مخرجاتها بقيمة 47.2

مضاريات و مشاركات $(673.14 - 466.02) = (12, -207)$ و هي صيغة غير كفاءة و من أجل تحقيق الكفاءة يجب رفع مخرجاتها بقيمة 207,12

ثانيا: سنة 2018

من خلال استخدام نموذج CRS الذي يوضح كفاءة الصيغ مع المقارنة المرجعية بين الصيغ نجد

الجدول (9) يوضح كفاءة الصيغ بنموذج CRS ذات التوجه الإخراجي

Inputs		Outputs	The data sheets selected 2018			
Financment		marge				
DMU No.	DMU Name	Output-Oriented CRS Efficiency	$\Sigma\lambda$	RTS	Benchmarks	
1	مرايحات و بيوع	1,44444	1,518	Decreasing	1,518	إجارة
2	أجلة	1,00000	1,000	Constant	1,000	إجارة
3	إجارة	1,44444	2,554	Decreasing	2,554	إجارة
4	سلم	1,44444	0,179	Increasing	0,179	إجارة
5	استصناع	1,44444	0,543	Increasing	0,543	إجارة
	مضاربات و مشاركات	1,44444				

المصدر : باستخدام نموذج مغلف البيانات

من خلال الجدول نلاحظ أن صيغة الاجارة الصيغة الوحيدة التي تتميز بالكفاءة التامة (1.00) حسب نموذج

CRS ذات التوجه الإخراجي أما باقي الصيغ تتميز بعدم الكفاءة، كما تتميز صيغة الاجارة بالمرجعية

Benchmarks لباقي الصيغ حيث نوضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين القيم المستهدفة

الجدول (10) جدول القيم المستهدفة حسب نموذج CRS ذات التوجه الاخراجي

Inputs		Outputs	Second Stage
Financtment		marge	
Output-Oriented CRS Model Target			
DMU No.	DMU Name	Efficient Input Target financtment	Efficient Output Target Marge
1	مرايحات و بيوع أجلة	16344,00000	2124,72000
2	إجارة	10764,00000	1399,32000
3	سلم	27496,00000	3574,48000
4	استصناع مضاربات و	1930,00000	250,90000
5	مشاركات	5848,00000	760,24000

المصدر: باستخدام نموذج CRS ذات توجه اخراجي

في نموذج CRS ذات التوجه الاخراجي تبقى المدخلات ثابتة، وإنما يتم التغير في مخرجات الصيغ الغير الكفؤة بغية تحقيق الكفاءة التامة لها، نجد

مرايحات و بيوع آجلة ($2124,72 - 1470,96 = -653,76$) وهي صيغة غير كفؤة و لتحقيق الكفاءة وحب الرفع من قيمة مخرجاتها بمبلغ 653,76

السلم ($3574,48 - 2474,64 = -1099,84$) وهي صيغة غير كفؤة و لتحقيق الكفاءة وحب الرفع من قيمة مخرجاتها بمبلغ 1099,84

الاستصناع ($250,9 - 173,7 = -77,2$) وهي صيغة غير كفؤة و لتحقيق الكفاءة وحب الرفع من قيمة مخرجاتها بمبلغ 77,2

مضاربات و مشاركات ($760,24 - 526,32 = -233,94$) وهي صيغة غير كفؤة و لتحقيق الكفاءة وحب الرفع من قيمة مخرجاتها بمبلغ 233,94

ثالثاً: سنة 2019

باستخدام نموذج CRS ذات التوجه الإخراجي نتحصل على جدول يوضح كفاءة الصيغ مع المقارنة المرجعية بين الصيغ

الجدول (11) يوضح كفاءة الصيغ بنموذج CRS ذات توجه إخراجي

Inputs		Outputs		The data sheets selected		
financment		marge		2019		
		Output-Oriented CRS				
DMU No.	DMU Name	Efficiency	$\Sigma\lambda$	RTS	Benchmarks	
1	مرايحات و بيوع	1,44444	1,713	Decreasing	1,713	إجارة
2	أجلة	1,00000	1,000	Constant	1,000	إجارة
3	إجارة	1,44444	2,147	Decreasing	2,147	إجارة
4	سلم	1,44444	0,279	Increasing	0,279	إجارة
5	استصناع	1,44444	0,558	Increasing	0,558	إجارة
	مضاربات و مشاركات	1,44444				

المصدر: باستخدام نموذج مغلف البيانات

من خلال الجدول نلاحظ أن صيغة الاجارة الصيغة الوحيدة التي تتميز بالكفاءة التامة (1.00) حسب نموذج CRS ذات التوجه الإخراجي أما باقي الصيغ تتميز بعدم الكفاءة، كما تتميز صيغة الاجارة بالمرجعية Benchmarks لباقي الصيغ حيث. نوضح ذلك من خلال الجدول الذي يبين القيم المستهدفة

الجدول(12) جدول القيم المستهدفة حسب نموذج CRS ذات التوجه الإخراجي

Inputs		Outputs	Second Stage
financment		marge	
Output-Oriented CRS Model Target			
DMU No.	DMU Name	Efficient Input Target financment	Efficient Output Target Marge
1	مراجعات و بيوع أجلة	23035,00000	2994,55000
2	إجارة	13449,00000	1748,37000
3	سلم	28874,00000	3753,62000
4	استصناع مضاربات و	3749,00000	487,37000
5	مشاركات	7502,00000	975,26000

المصدر: باستخدام نموذج CRS ذات توجه إخراجي

في نموذج CRS ذات التوجه الإخراجي تبقى المدخلات ثابتة، وإنما يتم التغير في مخرجات الصيغ غير الكفؤة بغية تحقيق الكفاءة التامة لها، نجد

مراجعات و بيوع آجلة ($2994,55 - 2073,15 = (4, -921)$) وهي صيغة غير كفؤة و لتحقيق الكفاءة

وجب الرفع من قيمة مخرجاتها بمبلغ 921,4

السلم ($3753,62 - 2598,12 = (5, -1155)$) وهي صيغة غير كفؤة و لتحقيق الكفاءة وحب الرفع من

قيمة مخرجاتها بمبلغ 1155,5

الاستصناع ($487,37 - 337,41 = (96, -149)$) وهي صيغة غير كفؤة و لتحقيق الكفاءة وحب الرفع من

قيمة مخرجاتها بمبلغ 149,96

مضاربات و مشاركات ($975,26 - 675,18 = (8, -300)$) وهي صيغة غير كفؤة و لتحقيق الكفاءة

وجب الرفع من قيمة مخرجاتها بمبلغ 300,08

المبحث الثالث :دراسة كفاءة الصيغ التمويل الاسلامي باستخدام نموذج VRS

المطلب الأول : ذات التوجه الادخالي

أولاً:سنة 2017

باستخدام نموذج VRS تحصلنا على جدول يوضح كفاءة الصيغ مع المقارنة المرجعية بين الصيغ

الجدول(13)كفاءة الصيغ بنموذج VRS ذات توجه إدخالي

The data

sheetselected

Inputs

Financment

Outputs

marge

2017

		Input-Oriented VRS			
DMU No.	DMU Name	Efficiency	Benchmarks		
1	مراجحات و بيوع أجلة 1,00000	1,00	1,00	مراجحات و بيوع أجلة	
2	إجارة 1,00000	1,00	0	إجارة	
3	سلم 0,91800	0,64	8	مراجحات و بيوع أجلة	0,35 إجارة 2
4	استصناع 1,00000	1,00	0	استصناع	
5	مضاربات و مشاركات 0,73069	0,45	3	إجارة	0,54 استصناع ع 7

المصدر: باستخدام مغلف البيانات

من خلال الجدول نلاحظ أن صيغة الاجارة وصيغة مراجحات وبيوع آجلة وصيغة الاستصناع تتميز بالكفاءة التامة (1.00) حسب نموذج VRS ذات التوجه الإدخالي أما الصيغتين السلم وصيغة مضاربات ومشاركات تتميز بعد الكفاءة، ونلاحظ أن صيغة السلم مرجعيتها هي صيغة مراجحات وبيوع آجلة، أما صيغة مضاربات ومشاركات مرجعيتها هي صيغة الإجارة والاستصناع كما هو موضح في جدول القيم المستهدفة .

الجدول (14) جدول القمم المستهدفة حسب نموذج VRS ذات التوجه الادخلي

Inputs		Outputs	Second Stage
Financment		Marge	
Input-Oriented VRS Model Target			
DMU No.	DMU Name	Efficient Input Target Financment	Efficient Output Target Marge
1	مرايحات و بيوع أجلة	15003,00000	1350,27000
2	إجارة	6932,00000	901,16000
3	سلم	12157,99541	1191,96000
4	استصناع مضاربات و	1180,00000	106,20000
5	مشاركات	3783,50790	466,02000

المصدر: باستخدام نموذج مغلف البيانات VRS ذات التوجه الادخلي

في نموذج VRS ذات التوجه الادخلي تبقى المخرجات ثابتة، وإنما يتم التغيير في مدخلات الصيغ غير الكفؤة بغية تحقيق الكفاءة التامة لها، حيث نجد في الصيغتين الغير الكفؤتين وجب التخفيض من مدخلاتها بمبلغ صيغة السلم (1086,00459=12157,99541-13244) و هي صيغة غير كفؤة حسب النموذج المستعمل وجب التخفيض من مدخلاتها بقيمة 1086,00459 من أجل تحقيق الكفاءة التامة صيغة مضاربات و مشاركات (1394,4921=3783,50790-5178) و هي صيغة غير كفؤة حسب النموذج المستعمل وجب التخفيض من مدخلاتها بقيمة 1394,4921 من أجل تحقيق الكفاءة التامة

ثانيا: سنة 2018

باستخدام نموذج VRS ذات التوجه الادخلي لسنة 2018 تحصلنا على جدول يوضح كفاءة الصيغ مع المقارنة المرجعية بين الصيغ.

الجدول (15) جدول يوضح كفاءة الصيغ بنموذج VRS ذات توجه إدخال

Inputs		Outputs		The data sheets selected 2018	
Financment		marge			
		Input-Oriented VRS			
DMU No.	DMU Name	Efficiency	Benchmarks		
1	مراجعات و بيوع	0,72679	0,933	إجارة	0,067 سلم
2	إجارة	1,00000	1,000	إجارة	
3	سلم	1,00000	1,000	سلم	
4	استصناع	1,00000	1,000	استصناع	
5	مضاربات و مشاركات	0,76464	0,288	إجارة	0,712 استصناع

المصدر : باستخدام مغلف البيانات

من خلال الجدول نلاحظ أن صيغة الاجارة وصيغة مراجعات وبيوع آجلة وصيغة الاستصناع تتميز بالكفاءة التامة (1.00) حسب نموذج VRS ذات التوجه الإدخلي أما الصيغتين السلم وصيغة مضاربات ومشاركات تتميز بعدم الكفاءة، ونلاحظ أن صيغة السلم مرجعيتها هي صيغة مراجعات وبيوع آجلة، أما صيغة مضاربات ومشاركات مرجعيتها هي صيغة الإجارة والاستصناع كما هو موضح في الجدول .

جدول(16) جدول القيم المستهدفة حسب نموذج VRS ذات توجه الادخالي

Inputs		Outputs	Second Stage
Financment		Marge	
Input-Oriented VRS Model Target			
DMU No.	DMU Name	Efficient Input Target financment	Efficient Output Target Marge
1	مراجحات و بيوع أجلة	11878,71979	1470,96000
2	إجارة	10764,00000	1399,32000
3	سلم	27496,00000	2474,64000
4	استصناع	1930,00000	173,70000
5	مضاربات و مشاركات	4471,60758	526,32000

المصدر: باستخدام نموذج VRS ذات توجه ادخالي

في نموذج VRS ذات التوجه الإدخالي تبقى المخرجات ثابتة، وإنما يتم التغيير في المدخلات الصيغ غير الكفؤة بغية تحقيق الكفاءة التامة لها، حيث نجد في الصيغتين الغير كفؤتين وجب التخفيض من قيمة مخرجاتها بمبلغ (الفرق بين القيم المستهدفة والقيم الفعلية) مراجحات و بيوع آجلة (16344-11878,71979=4465,28021) و هي صيغة غير كفؤة يجب التخفيض من قيمة مخرجاتها الى 4465,28021 لتحقيق الكفاءة التامة .
مضاربات و مشاركات (5848-4471,60758=1378,39242) و هي صيغة غير كفؤة يجب التخفيض من قيمة مخرجاتها الى المبلغ 1376,39242 لتحقيق الكفاءة التامة .

ثالثا: سنة 2019

باستخدام نموذج VRS ذات التوجه الادخلي تحصلنا على الجدول الذي يوضح كفاءة الصيغ مع المقارنة المرجعية بين الصيغ

الجدول (17) جدول يوضح كفاءة الصيغ باستخدام نموذج VRS ذات توجه إدخال

Inputs		Outputs	The data sheets selected 2019	
Financment		marge		
		Input-Oriented VRS	Benchmarks	
DMU No.	DMU Name	Efficiency		
1	مراجعات و بيوع	0,83963	0,618	إجارة
2	أجلة	1,00000	1,000	إجارة
3	سلم	1,00000	1,000	سلم
4	استنصاع	1,00000	1,000	استنصاع
5	مضاربات و مشاركات	0,80926	0,239	إجارة
			0,382	سلم
			0,761	استنصاع

المصدر: باستخدام نموذج مغلف البيانات

من خلال الجدول نلاحظ أن صيغة الاجارة وصيغة مراجعات وبيوع آجلة وصيغة الاستنصاع تتميز بالكفاءة التامة (1.00) حسب نموذج VRS ذات التوجه الإدخلي أما الصيغتين السلم وصيغة مضاربات ومشاركات تتميز بعد الكفاءة، ونلاحظ أن صيغة السلم مرجعيتها هي صيغة مراجعات وبيوع آجلة، أما صيغة مضاربات ومشاركات مرجعيتها هي صيغة الإجارة والاستنصاع كما هو موضح في الجدول .

الجدول (18) جدول يوضح القيم المستهدفة حسب نموذج VRS ذات التوجه الادخلي

Inputs		Outputs	Second Stage
Financment		marge	
Input-Oriented VRS Model Target			
DMU No.	DMU Name	Efficient Input Target financment	Efficient Output Target marge
1	مرابحات و بيوع أجلة	19340,79162	2073,15000
2	إجارة	13449,00000	1748,37000
3	سلم	28874,00000	2598,66000
4	استصناع	3749,00000	337,41000
5	مضاربات و مشاركات	6071,08496	675,18000

المصدر: باستخدام نموذج VRS ذات توجه ادخلي

في نموذج VRS ذات التوجه الادخلي تبقى المخرجات ثابتة، وإنما يتم التغير في المدخلات الصيغ غير الكفؤة بغية تحقيق الكفاءة التامة لها، حيث نجد في الصيغتين الغير كفؤتين وجب الرفع من قيمة مخرجاتها بمبلغ (الفرق بين القيم المستهدفة والقيم الفعلية)

مرابحات و بيوع أجلة (23035,00-19340,79162 = 3694,20838) و هي صيغة غير كفؤة

وجب التخفيض من قيمة مخرجاتها بمبلغ 3694,20838 لتحقيق الكفاءة .

مضاربات و مشاركات (7502,00-6071,08496 = 1430,91504) و هي صيغة غير كفؤة و جب

التخفيض من قيمة مخرجاتها بمبلغ 1430,91504 لتحقيق الكفاءة.

المطلب الثاني: ذات التوجه الاخراجي

أولا :سنة 2017

باستخدام نموذج VRS ذات التوجه الاخراجي تحصلنا على جدول يوضح كفاءة الصيغ المقارنة المرجعية

بين الصيغ

الجدول(19) جدول يوضح كفاءة الصيغ بنموذج VRS ذات توجه اخراجي

The data

sheetslected

2017

Inputs

Financment

Outputs

marge

		Output-Oriented VRS			
DMU No.	DMU Name	Efficiency	Benchmarks		
1	مراجحات و بيوع أجلة	1,00000	1,000	مراجحات و بيوع أجلة	
2	إجارة	1,00000	1,000	إجارة	
3	سلم	1,05070	0,782	مراجحات و بيوع أجلة	0,218 إجارة
4	استصناع مضاربات و	1,00000	1,000	استصناع	
5	مشاركات	1,41356	0,695	إجارة	0,305 استصناع

المصدر: باستخدام نموذج مغلف البيانات

من خلال الجدول نلاحظ أن صيغة الاجارة وصيغة مراجحات وبيوع آجلة وصيغة الاستصناع تتميز بالكفاءة التامة (1.00) حسب نموذج VRS ذات التوجه الإخراجي أما الصيغتين السلم وصيغة مضاربات ومشاركات تتميز بعد الكفاءة، ونلاحظ أن صيغة السلم مرجعيتها هي صيغة مراجحات وبيوع آجلة وصيغة الاجارة، أما صيغة مضاربات ومشاركات مرجعيتها هي صيغة الإجارة والاستصناع كما هو موضح في الجدول .

ثانيا :سنة 2018

باستخدام نموذج VRS ذات التوجه الخرجي تحصلنا على جدول يوضح كفاءة الصيغ المقارنة المرجعية بين الصيغ

الجدول(20) يوضح القيم المستهدفة حسب نموذج VRS ذات الاخراجي

Inputs		Outputs	Second Stage
Financment		marge	
Output-Oriented VRS Model Target			
DMU No.	DMU Name	Efficient Input Target financment	Efficient Output Target Marge
1	مرابحات و بيوع أجلة	15003,00000	1350,27000
2	إجارة	6932,00000	901,16000
3	سلم	13244,00000	1252,39062
4	استصناع مضاربات و	1180,00000	106,20000
5	مشاركات	5178,00000	658,74695

المصدر: باستخدام نموذج VRS ذات توجه الاخراجي

في نموذج VRS ذات التوجه الاخراجي تبقى المدخلات ثابتة، وإنما يتم التغير في مخرجات الصيغ الغير الكفؤة بغية تحقيق الكفاءة التامة لها، حيث نجد في الصيغتين الغير كفؤتين وجب الرفع من قيمة مخرجاتها بمبلغ (الفرق بين القيم المستهدفة والقيم الفعلية)

صيغة السلم $(-60,43062)=1252,39062-1191,96$ و هي صيغة غير كفؤة وجب الرفع من

قيمة مخرجاتها من أجل تحقيق الكفاءة التامة

المشاركات و المضاربات $(-4731,91)=5178-446,02$ و هي صيغة غير كفؤة وجب الرفع من قيمة

المخرجات من أجل تحقيق الكفاءة التامة

ثانياً: سنة 2018

باستخدام نموذج VRS ذات التوجه الخرجي تحصلنا على جدول يوضح كفاءة الصيغ المقارنة المرجعية بين الصيغ

جدول (21) جدول يوضح كفاءة الصيغ بنموذج VRS ذات توجه اخرجي

Inputs		Outputs		The data sheets selected 2018	
financment		marge			
<i>Input-Oriented</i>					
<i>VRS</i>					
<i>DMU No.</i>	<i>DMU Name</i>	<i>Efficiency</i>	Benchmarks		
1	مرابحات و بيوع أجلة 0,72679	0,933	إجارة	0,067	سلم
2	إجارة 1,00000	1,000	إجارة		
3	سلم 1,00000	1,000	سلم		
4	استصناع 1,00000	1,000	استصناع		
5	مضاربات و مشاركات 0,76464	0,288	إجارة	0,712	استصناع

المصدر: نموذج مغلف البيانات

من خلال الجدول نلاحظ أن صيغة الاجارة وصيغة مرابحات وبيوع آجلة وصيغة الاستصناع تتميز بالكفاءة التامة (1.00) حسب نموذج VRS ذات التوجه الإخراجي أما الصيغتين السلم وصيغة مضاربات ومشاركات تتميز بعدم الكفاءة، ونلاحظ أن صيغة السلم مرجعيتها هي صيغة مرابحات وبيوع آجلة وصيغة الاجارة، أما صيغة مضاربات ومشاركات مرجعيتها هي صيغة الإجارة والاستصناع كما هو موضح في الجدول .

الجدول (22) يوضح القيم المستهدفة حسب نموذج VRS ذات الاخراجي

Inputs		Outputs	Second Stage
Financment		marge	
Input-Oriented VRS Model Target			
DMU No.	DMU Name	Efficient Input Target financment	Efficient Output Target Marge
1	مرايجات و بيوع أجلة	11878,71979	1470,96000
2	إجارة	10764,00000	1399,32000
3	سلم	27496,00000	2474,64000
4	استصناع مضاريات و	1930,00000	173,70000
5	مشاركات	4471,60758	526,32000

المصدر: باستخدام نموذج VRS ذات توجه الاخراجي

في نموذج VRS ذات التوجه الاخراجي تبقى المدخلات ثابتة، وإنما يتم التغيير في مخرجات الصيغ غير الكفؤة بغية تحقيق الكفاءة التامة لها، حيث نجد في الصيغتين الغير كفؤتين وجب الرفع من قيمة مخرجاتها بمبلغ (الفرق بين القيم المستهدفة والقيم الفعلية)

صيغة مرايجات و بيوع آجلة $(11878,71979 - 1470) = 10408,71979$ و هي صيغة غير كفؤة وجب الرفع من قيمة مخرجاتها بمبلغ 10408,71979 لتحقيق الكفاءة التامة .

صيغة المضاريات والمشاركات $(4471,60758 - 526,32) = 3945,28758$ و هي صيغة غير كفؤة وجب الرفع من قيمة مخرجاتها بمبلغ 3945,28758 لتحقيق الكفاءة التامة .

ثالثاً: سنة 2019

باستخدام نموذج التوجه الاخراجي لمنموذج VRS تحصلنا على الجدول الذي يوضح كفاءة الصيغ مع المقارنة المرجعية بين الصيغ

الجدول (23) جدول يوضح كفاءة الصيغ باستخدام التوجه الاخراجي

Inputs		Outputs		The data sheets selected 2019	
Financment		marge			
		Output-Oriented VRS		Benchmarks	
DMU No.	DMU Name	Efficiency			
1	مراجعات و بيوع	1,09823	0,379	إجارة	0,621
2	أجلة	1,00000	1,000	إجارة	
3	إجارة	1,00000	1,000	سلم	
4	سلم	1,00000	1,000	استصناع	
5	مضاربات و مشاركات	1,30827	0,387	إجارة	0,613

المصدر : باستخدام نموذج مغلف البيانات

من خلال الجدول نلاحظ أن صيغة الاجارة وصيغة مراجعات وبيوع آجلة وصيغة الاستصناع تتميز بالكفاءة التامة (1.00) حسب نموذج VRS ذات التوجه الإخراجي أما الصيغتين السلم وصيغة مضاربات ومشاركات تتميز بعد الكفاءة، ونلاحظ أن صيغة السلم مرجعيتها هي صيغة مراجعات وبيوع آجلة وصيغة الاجارة، أما صيغة مضاربات ومشاركات مرجعيتها هي صيغة الإجارة والاستصناع كما هو موضح في الجدول .

الجدول (24) جدول يوضح القيم المستهدفة بنموذج VRS

Inputs		Outputs	Second Stage
financment		marge	
Output-Oriented VRS Model Target			
DMU No.	DMU Name	Efficient Input Target financment	Efficient Output Target marge
1	مرابحات و بيوع أجلة	23035,00000	2276,79009
2	إجارة	13449,00000	1748,37000
3	سلم	28874,00000	2598,66000
4	استصناع مضاربات و	3749,00000	337,41000
5	مشاركات	7502,00000	883,32061

المصدر: باستخدام نموذج التوجه الاخراجي

في نموذج VRS ذات التوجه الاخراجي تبقى المدخلات ثابتة، وإنما يتم التغير في مخرجات الصيغ غير الكفؤة بغية تحقيق الكفاءة التامة لها، حيث نجد في الصيغتين الغير كفؤتين وجب الرفع من قيمة مخرجاتها بمبلغ حيث نجد:

صيغة المرابحة و البيوع الآجلة (15,2073-276,79009)=-203,64009)) و هي صيغة غير كفؤة وجب الرفع من قيمة مخرجاتها بمبلغ 203,64009 لتحقيق الكفاءة التامة .

صيغة المضاربات و المشاركات (18,675-883,32061)=-208,14061)) و هي صيغة غير كفؤة وجب الرفع من قيمة مخرجاتها بمبلغ 208,14061 لتحقيق الكفاءة التامة .

خلاصة الفصل

في هذا الفصل وضحنا الشروط الواجب توافرها من أجل الحصول على التمويلات الإسلامية و كيفية تطبيقها من طرف البنك كما قمنا بدراسة الكفاءة المالية لصيغ التمويل المستخدمة من طرف بنك السلام الذي كان محل دراستنا للفترة 2017-2019 و تم قياس الكفاءة باستخدام النموذجين CRS و VRS بالتوجه الادخلي و الاخراجي حيث توضح ان تختلف كفاءة الصيغ حسب النموذج المستخدم

الختاماتمة

خاتمة الفصل

لقد بينا كفاءة التمويل الإسلامي المرتبطة بتنوع الصيغ الاستثمارية وتعدد أساليب التمويل بصورة تساهم في تغطية الاحتياجات التمويلية و العجز لمختلف المؤسسات (أو أفراد)، بما يتناسب مع طبيعتها و حجمها و مجال نشاطها .

كما أبرزنا كفاءة التمويل الإسلامي المتعلقة باحتواء الازمات الاقتصادية وبتوزيع المخاطرة و تجنُّب بيع الديون والمجازفات وإلغاء التعاملات الربوية، وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي وكفاءته المتعلقة بتكامل أشكاله وصيغته وأساليبه

لذلك يتعين على الصناعة المالية الإسلامية أن تحرص على ابتكار منتجات وأدوات مالية تجسد مذهبية وخصوصية الاقتصاد الإسلامي، وتتفاعل مع المستجدات المصرفية والمالية في إطار الضوابط الشرعية والاحتياجات الفعلية للاقتصاد الحقيقي بما يسمح بتطور هرم التوازن الاقتصادي للتمويل الإسلامي . أما إذا كانت منتجات الصناعة المالية الإسلامية مجرد إعادة صياغة للمنتجات المالية التقليدية فستكون النتيجة في النهاية هي ذات الهرم المقلوب الذي يهدد التوازن والاستقرار الاقتصادي . من خلال تحليلنا للكفاءة التمويلية لصيغ التمويل الإسلامية فقد لخصنا مجموعة من النتائج نذكر منها :

ـ تتمتع صيغة الاجارة بالكفاءة التمويلية عالية حققت مرجعية بالنسبة لنموذج CRS بالتوجه الادخلي و بالتالي فالبنك يتحكم جيدا بهذه الصيغة. بينما كل من مرابحات و البيوع الآجلة، السلم، الاستصناع، مضاربات و مشاركات لا تتمتع بالكفاءة العالية و يجب على البنك التخفيض من قيمة المدخلات لهذه الصيغ .

ـ تتمتع صيغة الاجارة بالكفاءة التمويلية عالية حققت مرجعية بالنسبة لنموذج CRS بالتوجه الاخراجي و بالتالي فالبنك يتحكم جيدا بهذه الصيغة. بينما كل من مرابحات و البيوع الآجلة، السلم، الاستصناع، مضاربات و مشاركات لا تتمتع بالكفاءة العالية و يجب على البنك الرفع من قيمة المخرجات لهذه الصيغ .

ـ بالنسبة لسنة 2017 تتمتع كل من صيغة المرابحات، الاجارة، السلم، الاستصناع بالكفاءة التمويلية التامة و حققت المرجعية بالنسبة لنموذج VRS بالتوجه الادخلي بالتالي البنك يتحكم جيدا بهذه الصيغ. بينما صيغة السلم و المضاربات لا تحقق الكفاءة و يجب على البنك التخفيض من قيمة المدخلات لهذه الصيغ .

ـ بالنسبة لسنة 2018 و 2019 تتمتع كل من صيغة الاجارة، السلم، الاستصناع بالكفاءة التمويلية عالية و حققت المرجعية بالنسبة لنموذج VRS بالتوجه الادخلي بالتالي البنك يتحكم جيدا بهذه الصيغ خلال هذه السنتين. بينما كل من الصيغتين مرابحات و بيوع آجلة، مضاربات و مشاركات لا تتمتع بالكفاءة العالية و يجب على البنك التخفيض من قيمة المدخلات لهذه الصيغ .

ـ بالنسبة لسنة 2017 تتمتع كل من صيغة المرابحات، الاجارة، السلم، الاستصناع بالكفاءة التمويلية التامة و حققت المرجعية بالنسبة لنموذج VRS بالتوجه الاخراجي بالتالي البنك يتحكم جيدا بهذه الصيغ. بينما صيغة السلم و المضاربات لا تحقق الكفاءة و يجب على البنك الرفع من قيمة المخرجات لهذه الصيغ .

__ بالنسبة لسنة 2018 و 2019 تتمتع كل من صيغة الاجارة,السلم,الاستصناع بالكفاءة التمويلية عالية و حققت المرجعية بالنسبة لنموذج VRS بالتوجه الاخراجي بالتالي البنك يتحكم جيدا بهذه الصيغ خلال هذه السنتين.بينما كل من الصيغتين مرابحات و بيوع آجلة,مضاربات و مشاركات لا تتمتع بالكفاءة العالية و يجب على البنك الرفع من قيمة المخرجات لهذه الصيغ .

تميز التمويل الإسلامي بكفاءته العالية المتعلقة بتعدد صيغة وتنوعه أساليه بالمقارنة مع محدودية التمويل التقليدي وتلبيته للاحتياجات التمويلية بصورة تتناسب مع طبيعة الأنشطة الاقتصادية ومجالاتها القطاعية .
التوصيات المقترحة :

بناء على النتائج المتوصل اليها يوصي الباحث بالتوصيات التالية :

-زيادة ادخال صيغ تمويلية أخرى أكثر كفاءة

-التخفيض من قيمة المدخلات لكل من الصيغ كل من مرابحات و البيوع الآجلة,السلم,الاستصناع,مضاربات و مشاركات لتحقيق الكفاءة

- على البنك الرفع من قيمة مدخلات صيغ من الصيغ الغير كفؤة.

-على البنك التخفيض من قيمة المخرجات للصيغ التي لا تحقق الكفاءة .

-وجب على البنك الرفع من قيمة المخرجات للصيغ التي لا تحقق الكفاءة المثلى .

الملاحق

الملحق (01) جدول يوضح حجم المدخلات و المخرجات خلال الفترة 2017-2019

السنوات	الصيغة	نسبة الفائدة	حجم التمويل (المدخلات)	هامش الربح (المخرجات)
2017	مرابحات و بيوع أجلة	9%	15 003,00	1350,27
2017	إجارة	13%	6 932,00	901,16
2017	سلم	9%	13 244,00	1 191,96
2017	استصناع	9%	1 180,00	106,2
2017	مضاربات و مشاركات	9%	5 178,00	466,02
2017	المجموع		41 537,00	3114,45
2018	مرابحات و بيوع أجلة	9%	16 344,00	1470,96
2018	إجارة	13%	10 764,00	1399,32
2018	سلم	9%	27 496,00	2474,64
2018	استصناع	9%	1 930,00	173,7
2018	مضاربات و مشاركات	9%	5 848,00	526,32
2018	المجموع		62 382,00	6044,94
2019	مرابحات و بيوع أجلة	9%	23 035,00	2 073,15
2019	إجارة	13%	13 449,00	1748,37
2019	سلم	9%	28 874,00	2598,66
2019	استصناع	9%	3 749,00	337,41
2019	مضاربات و مشاركات	9%	7 502,00	675,18
2019	المجموع		76 609,00	7 432,77